للتوزيع الداخلي - مجاناً

علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد : دراسة منهجية

د. عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي

أستاذ مشارك

قسم الاقتصاد – مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبدالعزيز

١٤٢٥

تقديم

على الرغم من التراكمات الضخمة في أدبيات الاقتصاد الإسلامي إلا أن معظمها كان عن النظام الاقتصادي الإسلامي ومؤسساته وجزئياته المختلفة مثل الزكاة والوقف والضمان الاجتماعي، ودور الملكية العامة وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وعن النظام المصرفي والصيرفة الإسلامية وعن النظام المالي. أما الكتابات عن النظرية الاقتصادية الإسلامية أو علم الاقتصاد الإسلامي فكانت تفتقر في معظمها للأصالة. وقد وجد أن أهم عقبة في تطوير النظرية أو علم الاقتصاد الإسلامي، هو الاختلاف حول المنهجية التي يجب إتباعها في تأصيل الكتابة حول علم الاقتصاد الإسلامي، وقد تجلى ذلك في الاختلاف حول تعريف الاقتصادالاسلامي و موضوع علم الاقتصاد الإسلامي، وهل هو علم وضعي أو علم قيمي، لذلك تبنى المركز في استراتجيته البحثية تشجيع البحث في تاصيل علم الاقتصاد الاسلامي و منهجيته ،وهذا البحث يقع في المجال نرجو أن يكون مساهمة جيدة ينتفع بها في سد النقص في هذا المجال.

مدير المركز

شكر وعرفان

اتقدم بالشكر والعرفان للإدارة العليا في الجامعة لتبنيها وتشجيعها لأبحاث الاقتصاد الإسلامي باعتباره حقل تميز لجامعة الملك عبد العزيز. كما اتقدم بالشكر لمعهد البحوث والاستشارات لإعطاء أبحاث الاقتصاد الإسلامي أهمية قصوى في استراتجية البحث العلمي في الجامعة، وعلى الدعم المعنوي والمادي لهذا البحث. وشكري موصولا لإدارة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي على سعيها الدوؤب بالنهوض بأبحاث الاقتصاد الإسلامي.

الفهرس

تقديم ٢

شكر وعرفان ٣

الفهرس ٤

ملخص البحث عربي ٦

ملخص انجليزي ٧

المقدمة ٨

أدبيات البحث ٩

القسم الأول:علم الاقتصاد والأحكام القيمية ١٢

تعريفات ومفاهيم اقتصادية ١٢

علم الاقتصاد والأحكام القيمية ١٣

القسم الثاني:الأسس العقائدية للمذاهب والنظم الاقتصادية ١٦

الأسس العقائدية للمذهب الوضعي ١٧

الأسس العقائدية للنظام الرأسمالي ١٨

المبادئ المعيارية والقيمية للنظام الرأسمالي ٢٠

الأسس العقائدية للنظام الاشتراكي ٢١

الاشتراكية الماركسية ٢٢

المبادئ العقائدية عند ماركس ٢٣

النظرية الإسلامية ٢٧

الأسس العقائدية للنظام الاقتصادي الإسلامي ٢٩

مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي ٣٠

القسم الثالث:علم الاقتصاد المنهجية والموضوع ٣١
المدرسة الكلاسيكية ٣٢
المدرسة الماركسية ٣٢
المدرسة النيوكلاسيكية ٣٤
المدرسة الكينزية ٣٦
منهجية المدرسة الكينزية وموضوع علم الاقتصاد ٣٧
موضوع ومنهجية دراسةالاقتصاد الإسلامي ٣٩
موضوع الاقتصاد الإسلامي ٣٩
علمية علم الاقتصاد الإسلامي ٤٥
القسم الرابع:المنهجية المقترحة لتأصيل بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية ٤٩
الحاجة إلى إصلاح النظرية الاقتصادية الرأسمالية ٤٩
الحاجة إلى النظرية الاقتصادية الإسلامية ٥٢
افتراضات النظرية الاقتصادية الإسلامية ٥٣
موضوع علم الاقتصاد الإسلامي المقترح ٥٤
منهجية دراسة علم الاقتصاد الإسلامي المقترحة ٥٦
مراحل تطوير النظرية الاقتصادية الإسلامية ٥٨
نتائج البحث ٥٩
المراجع العربية ٦١
المراجع الأجنبية ٦٥

ملخص البحث عربي

أدى عدم اتفاق الكتاب في الاقتصاد الإسلامي على تعريف موضوع علم الاقتصاد الإسلامي، وبالتالي الاختلاف حول منهجية دراسته، إلى تشتت الكتابات وعدم اتساقها، وبالتالي عدم ظهور معالم النظرية الاقتصادية الإسلامية الأصيلة، لذلك وجدت حاجة ماسة إلى وضع طريقة واضحة في أصول البحث الملائم لعلم الاقتصاد الإسلامي. وقد كان هدف البحث تقيم منهجية دراسة الاقتصاد الإسلامي واقتراح منهجية لتأصيل بناء علم الاقتصاد الإسلامي والنظرية الاقتصادية الإسلامية ولتحقيق ذلك ناقش البحث في القسم الأول الأحكام القيمية وتأثيرها في علم الاقتصاد والآراء المختلفة فيها وخاص إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك علم اقتصاد خاليا من الأحكام القيمية. القسم الثاني تتبع وناقش الأسس العقائدية للمذاهب والنظم الاقتصادية حيث استعرض الأسس العقائدية للمذهب الوضعي والمذهب الرأسمالي والاشتراكي والإسلامي، وخلص إلى أن الأسس العقائدية كانت مصدر المسلمات في النظريات الاقتصادية المختلفة. والقسم الثالث ناقش موضوع علم الاقتصاد ومنهجية دراسته في المدارس الاقتصادية المختلفة وخلص إلى أن موضوع علم الاقتصاد اختلف باختلاف المرحلة الاقتصادية للمجتمعات التي نشأت فيها النظرية وأهداف وقيم النظام الاقتصادي، أما بالنسبة للاقتصاد الإسلامي فاختلف الكتاب بين نافيا وجود علم اقتصاد إسلامي إلى مثبتا وجودة مختلطا بالقيم الدينية والأخلاقية، وبالتالي لم يكن هناك اتفاق حول منهجية دراسته. وفي القسم الرابع اقترح منهجة لتأصيل بناء علم الاقتصاد الإسلامي والنظرية الاقتصادية الإسلامية.

Abstract

This disagreement among writers on Islamic economic about the definition, the subject as well as the proper methodology of Islamic economics have resulted in inconsistency and deviation among them. Consequently the Islamic economic and Islamic economic theory has not been developed. This creates an urgent need to develop clear and proper methodology for the research in Islamic economics. In this paper the methodology in Islamic economic has been evaluated, and an attempt has been made to propose appropriate methodology to the research in Islamic economics.

المقدمة

في الندوة التي نظمها البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بعنوان (المائدة المستديرة حول الحالة المعرفية في الاقتصاد الإسلامي وسياسات التنمية)، عام ٢٠٠٤، كان التحدي إمام رواد الاقتصاد الإسلامي المجتمعين في هذه الندوة هو الإجابة على السؤال:

هل من الضروري أن يكون هناك علم اقتصاد إسلامي؟

وقد كان هناك شبه إجماع على انه يجب أن يكون هناك علم اقتصاد إسلامي ونظرية اقتصادية إسلامية.

وكانت المشكلة التي ناقشتها الندوة هي قلة الكتابات في المنهجية وفي النظرية الاقتصادية الإسلامية.

لذلك كان هدف البحث تقيم منهجية دراسة الاقتصاد الإسلامي واقتراح منهجية لتأصيل بناء علم الاقتصاد الإسلامي والنظرية الاقتصادية الإسلامية ولتحقيق ذلك ناقش البحث في القسم الأول الأحكام القيمية وتأثيرها في علم الاقتصاد والقسم الثاني تتبع وناقش الأسس العقائدية للمذاهب والنظم الاقتصادية والقسم الثالث ناقش موضوع علم الاقتصاد ومنهجية دراسته في المدارس الاقتصادية المختلفة دراسته. وفي القسم الرابع اقترح منهجة لتأصيل بناء علم الاقتصاد الإسلامي والنظرية الاقتصادية الإسلامية.

أرجو أن يكون هذا البحث مساهمة متواضعة في سد النقص في الأبحاث الخاصة عن المنهجية والنظرية الاقتصادية الإسلامية.

أدبيات البحث

على الرغم من التراكمات الضخمة في أدبيات الاقتصاد الإسلامي إلا أن معظمها عن النظام الاقتصادي الإسلامي ومؤسساته وجزئياته المختلفة مثل الزكاة والوقف والضمان الاجتماعي، ودور الملكية العامة وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وعن النظام المصرفي والصيرفة الإسلامية وعن النظام المالي. أما الكتابات عن النظرية الاقتصادية الإسلامية أو علم الاقتصاد الإسلامي فكانت يفتقر معظمها للأصالة، فكانت أهم عقبة في تطوير النظرية أو علم الاقتصاد الإسلامي هو الاختلاف حول المنهجية التي يجب إتباعها في تأصيل الكتابة حول علم الاقتصاد الإسلامي، وقد تجلى ذلك في الاختلاف حول موضوع علم الاقتصاد الإسلامي، وهل هو علم وضعي أو علم قيمي. ويتضح ذلك في استعراض المساهمات المهمة في هذا الخصوص، فالأستاذ باقر الصدر (١٩٨٧) يرى بأن الاقتصاد الإسلامي هو منهجاً وليس علماً وموضوعه هو (الكشف عن الصورة الكاملة للحياة الاقتصادية وفقاً للتشريع الإسلامي. ويشاركه في ذلك د. محمد رواس قلعه جي (١٩٩١) الذي يرى بأن الاقتصاد الإسلامي نظام رباني وجزء من الإسلام الشامل، عقدي تعبدي أخلاقي. أما د. الفنجري (١٩٨٠) فيرى بأن الاقتصاد الإسلامي يتكون من شقين، شق ثابت وهو مذهب ونظام وسياسة اقتصادية، إذ هو مجموعة من المبادئ والأصول والسياسة الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن الكريم والسنة، وجزء متغير وهو الأساليب والخطط التي تحيل الأصول والمبادئ والسياسة الاقتصادية إلى واقع عملي. أما د. طريقي (١٤١٠) فيرى أن الاقتصاد الإسلامي هو العلم بأحكام الشريعة العملية وعن أدلتها التفصيلية فيما ينظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته. أما حسن الزمان (١٩٨٤) فإن علم الاقتصاد الإسلامي عنده هو معرفة وتطبيق الأحكام والقواعد الشرعية التي تمنع الظلم من الحصول على الموارد الاقتصادية واستهلاكها بغية تحقيق رضا الناس وتمكينهم من القيام بواجباتهم تجاه الله وتجاه المجتمع.

حسب وجهة النظر هذه فإن علم الاقتصاد الإسلامي هو المذهب والنظام والسياسة الاقتصادية المتفقة مع الشريعة وبالتالي لا مجال لأن يكون علماً وضعياً يهتم بما هو كائن وهو موضوع علم الاقتصاد التقليدي.

وهناك مجموعة من الاقتصاديين يرون أن علم الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يكون علماً تحليلياً تستخدم فيه كل الوسائل التحليلية المستخدمة في علم الاقتصاد التقليدي ولكن لا يمكن أن يكون خالياً من القيم. د. منذر قحف (١٩٧٩) يرى أن علم الاقتصاد الإسلامي يضم الجانب الفلسفي والذي يشكل المذهب والنظام، وهذا يشكل الإطار الخارجي للفاعلية الاقتصادية وجانب التحليل الاقتصادي الذي يكشف عن كيفية تشكل الاستهلاك والادخار والاستثمار. أما د. يسري (١٩٨٨) يعرف علم الاقتصاد الإسلامي بأنه العلم الذي يبحث في كيفية تنظيم النشاط الاقتصادي للأمة الإسلامية أفراداً وجماعة، مما يؤدي إلى اكتساب الدخول الحلال حالياً ومستقبلاً وإنفاقها بما يرضي الله. أما د. نجاح أبو الفتوح فترى أن علم الاقتصاد الإسلامي هو دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية في إطار إسلامي بغية التوصل إلى القوانين التي تحكم عمل هذه الظاهرة. أما د. شابرا (١٤٢٠) فيرى أن علم الاقتصاد الإسلامي هو ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تخصيص الموارد النادرة بما ينسجم مع التعليمات الإسلامية. أما المزامل وجلالي (١٤١٧) فيعرفا أن علم الاقتصاد الإسلامي بأنه دراسة تحليلية لسلوك الفرد في المجتمع الإسلامي المتعلق باستعمال المواد النادرة وتوزيعها واستعمالها في إنتاج السلع والخدمات في إطار من سعي المجتمع نحو تحقيق عبوديته لله ومرضاته.

إن عدم الاتفاق على موضوع الاقتصاد الإسلامي أدى إلى تشتت الكتابات بين المذهب والنظام الاقتصادي الإسلامي والسلوك الاقتصادي في المجتمعات المسلمة وبالتالي لم تظهر معالم النظرية الاقتصادية الإسلامية الأصلية وكانت كل المحاولات في

الكتابة عن التحليل والنظرية الاقتصادية الإسلامية كانت ضمن النظرية النيوكلاسيكية في التحليل الجزئي والنظرية الكينزية في التحليل الكلي، مع إدخال بعض المتغيرات والتعديلات في مسمى بعض المتغيرات مثل الربح بدل سعر الفائدة في منحنى IS-LM ويؤكد بالجينطاس (١٩٨٦) أن هذه المنهجية سوف تؤدي إلى نتائج ليس بالضرورة حلول إسلامية، أما د.أنس (١٩٨٦) فيؤكد أنه لم تظهر بعد منهجية بحث واضحة في مجال الاقتصاد الإسلامي وهناك حاجة ماسة إلى فكرة واضحة في أصول البحث الملائم في الاقتصاد الإسلامي وموقع أصول الفقه منه ومنهجية التحليل الاقتصادي من تلك الأصول.

القسم الأول:علم الاقتصاد والأحكام القيمية

١-١ تعريفات ومفاهيم اقتصادية

يلزم في هذه المرحلة من الدراسة التفريق بين المذهب الاقتصادي والنظام الاقتصادي وعلم الاقتصاد، وذلك لمعرفة دور القيم في كل من هذه المفاهيم.

المذهب الاقتصادي:

وهو مجموعة القيم والمبادئ والأخلاقيات والأعراف التي يؤمن بها أفراد المجتمع وتكون غير قابلة لإثبات صحتها أو خطؤها. ويعتمد عليها في تحديد الأهداف الكلية للمجتمع، وتكون أساساً للعلاقات الاقتصادية في المجتمع.

النظام الاقتصادي:

فهو مجموعة القوانين والمؤسسات والإجراءات العملية والتطبيقية أو التنفيذية والوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الكلية للمجتمع.

فمثلاً الحرية الفردية تعتبر من القيم الأساسية للمذهب الرأسمالي وتعظيم المنافع تعتبر من الأهداف الكلية للمجتمع الرأسمالي ونظام السوق والذي هو جزء من النظام الرأسمالي يعتبر من الوسائل لتحقيق هدف تعظيم المنفعة.

السياسة الاقتصادية:

وهي الإجراءات التي يتخذها الأفراد والحكومات بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية التي يسعى المجتمع إلى بلوغها ومنها السياسات النقدية والمالية والجمركية والتجارية والسعرية.

النظرية الاقتصادية:

هي عبارة عن فرض (hypothesis) في مجال معين ثبت صحته بالاختبار العملي وتسعى النظرية الاقتصادية إلى التنبؤ وتفسير الظواهر الاقتصادية.

١-٢ علم الاقتصاد والأحكام القيمية

تأثر تعريف علم الاقتصاد بالجدل المستمر بين الاقتصاديين حول طبيعة علم الاقتصاد. هل هو علم قيمي (Normative) يدرس الظواهر والنشاطات مرتكزاً على مواقف حكمية مسبقة وبالتالي يفيد في اقتراح سياسات اقتصادية تنسجم مع طبيعة الرؤية الفكرية والعقائدية للمحلل الاقتصادي. وبالتالي يختص الاقتصاد بما يجب أن يكون عليه السلوك الاقتصادي.

أم إن الاقتصاد يتبنى الموقف الواقعي أو الوضعي (Positive) أي يكون الاقتصاد علماً موضوعياً ودقيقاً بصورة مطابقة لأي علم من العلوم الطبيعية فيختص بما هو كائن فعلاً لا بما يجب أن يكون عليه السلوك الاقتصادي، وبالتالي لا يعتمد على المعايير والأحكام والمثل الشخصية والقيم الأخلاقية[١].

وكان الاقتصاد يعرف بالاقتصاد السياسي ولكن الفرد مرشال ومن بعده النيوكلاسيك أمثال بيجو وباريتو وليون فالرأس أبعدوا الاقتصاد عن مساره الاجتماعي والسياسي وأطلقوا عليه علم الاقتصاد ليصبح علماً وضعياً يهتم بما هو كائن وليس علماً معيارياً يهتم بما يجب أن يكون[٢].

ولعل من أبرز العلماء الذين تبنوا هذا الاتجاه (ساموبلسون) و(ملتون فريدمان) و(روبنز) الذين اعتبروا أن علم الاقتصاد علم محايد بين الغايات والوسائل وبين الغايات نفسها. ويعرف روبنز على الاقتصاد بأنه (يعنى بدراسة النشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته المتعددة والمتزايدة بواسطة موارده النادرة المحدودة)[٣].

---

(١) T.W. Hutchinson, Positive Economics and Policy Objectives, George Allens Urmim Ltd., London, 1964, p. 28.

(٢) Al Fred Marshall: Principle of Economics, 8th Edition, 1920, p. 13.

(٣) L. Robbins, An Essay on the Nature and the Significante of Economic Science, Macmillan & Co. Ltd., London, 1952.

ومع ذلك لا ينكر هؤلاء أن يعتمد المذهب الاقتصادي والنظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قيم أخلاقية ومعايير حكمية فكينز الأب ومن قبله ليون فالرأس يقسم المشاكل التي يواجهها الاقتصاد إلى ثلاثة أقسام:(٤)

أ ـ دراسة وضعية علمية للقوانين الاقتصادية وهذا هو موضوع علم الاقتصاد عند روبنز.

ب ـ اقتصاد سياسي تطبيقي، وهذا يهتم بتحقيق أهداف محددة للمجتمع وذلك باستخدام البيانات والإحصاءات والعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وهذا هو موضوع النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية.

جـ ـ القيم والمعايير الأخلاقية والتي تحدد الأهداف الكلية للمجتمع وتقترح السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيقها. ومع ذلك فهو يؤكد أن أية مناقشة أو دراسة علمية للعلاقات الاقتصادية لا يمكن فصلها عن الأخلاق والقيم والمثل.

أما جونار ميردال فيعتبر أن الاعتقاد بأن النظرية الاقتصادية التي تتمتع باستقلال تام عن القيم وبأن هناك معرفة علمية يمكن استخدامها بصورة مستقلة عن القيم والأخلاقيات، اعتقاد مفرط في السذاجة بل يؤكد أن أفكارنا العلمية حبلى بالقيم، وبالتالي فهي غير قابلة للتعريف إلا من خلال تقييمات سياسية وأن الدقة العلمية تستدعي إبراز هذه القيم بوضوح، أي لا تكون افتراضات خفية(٥). ويعتقد أن التحليل النظري يعتمد بالضرورة على هذه القيم .

---

(٤) N. Keyness, The Scope and Method of Political Economy, 4th Ed., 1917, pp. 30-60.

(٥) C. Myrdal, Against the Streem, Cambridge University, 1972, pp. 55-60.

ويؤكد آرثر سمينز أن أية نظرية اقتصادية لا يمكن أن تكون مستقلة عن لمسات عقائدية، وأن الفصل بين التحليل الاقتصادي وتلك القيم أو بينه وبين المعطيات السياسية أمر صعب الالتزام به[٦].

أما هيلبرونر يرى أن التحليل الاقتصادي لا يمكن أن يكون خالياً بشكل كامل من الاعتبارات القيمية أو الأحكام المنهجية، وهذا لا يعتبر عيباً في علم الاقتصاد بل على العكس إنه يعني علم الاقتصاد ويجعله أكثر واقعية وفي رأيه أن الأحكام القيمية تدخل القوانين الاقتصادية من زاويتين:

أ ـ إن الاقتصاديين يفرضون على السلوك الاقتصادي أو المنطق الاقتصادي (قوانين اقتصادية). وهم يعرفون أنه في أحسن الحالات أن تلك القوانين تصف جانباً يسيراً من الحقيقة الفعلية للسلوك أو أنها تخطئه تماماً.

ب ـ إن افتراض فرضية التعظيم أو التكثير (Maximization) على سلوك الوحدات الاقتصادية يعتبر في حد ذاته أحكاماً قيمية[٧].

كما تظهر الأحكام القيمية في الطريقة الاستنباطية لدراسة الاقتصاد بحيث تفترض فرضية الرشد الاقتصادي أن يهتم الفرد بتعظيم منفعته الشخصية من السلع أو الموارد الاقتصادية، وبالتالي يكون أنانياً أي لا يأخذ في اعتباره منافع أو مصالح الآخرين فلا يهتم وليس لهم أي منفعة من الإنفاق الذي لا يعود عليه بالنفع المادي مثل أن يتصدق، كما أنه لا يهمه التكاليف أو المنافع الاجتماعية لتصرفاته .

أما في الطريقة الاستقرائية حيث تستخدم البيانات الإحصائية في تقدير أو اختبار أو اكتشاف العلاقات أو القوانين الاقتصادية فإن الأحكام القيمية تظهر في

---

(٦) Auther Smithies, Economics and Public Policy, Broking Lectures, 1954, pp. 2-3.

(٧) obert, Heilbroner, "Economics – How Scientific a Science", Economic Impact, No. Two, pp. 55-56.

النماذج الاقتصادية الموضوعة لتفسير السلوك حيث تبسط تلك العلاقات وتنحصر في متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة حيث تختار تلك المتغيرات التي يعتقد الباحث أنها مهمة ويستبعد تلك التي يعتقد أنها غير مهمة والتي يتجمع تأثيرها في بواقي الأخطاء في النموذج. ويقوم الباحث بمناورات عدة حتى يصل إلى النتائج المستهدفة مثل أن يجعل الدوال غير خطية ولوغاريثمية أن كانت الدوال الخطية ليس لها معنوية إحصائية.

أما أوسكارلانكه فيؤكد أن العلوم الاجتماعية (بما فيها علم الاقتصاد) مترابطة بعقيدة النظام الاجتماعي فهي بذلك عقائدية[٨].

القسم الثاني

الأسس العقائدية للمذاهب والنظم الاقتصادية

لم تكن المسيحية أو اليهودية مؤهلة لتقود دولة معاصرة، ذلك لأنه لا يوجد في تعاليمهم ما يساعد على تلك القيادة وخاصة أن كل من المسيح عيسى عليه السلام وموسى عليه السلام لم يتولى قيادة شعوبهم ليتم التأسي بهم. ولم تتضمن التعاليم المسيحية أية تعليمات تخص واجب الدولة ومسؤولياتها[٩].

حينما اعتنق قسطنطين الكبير المسيحية وفرضها على الناس، لم يكن هو أو حاشيته على فهم وعلم بالمسيحية، لذلك دخلت على المسيحية الوثنية والشرك[١٠]. وأضيفت إليها اختلافات ليس منها، ووضعوا حتى نظريات علمية عن الكون. وحيث أن رجال الدين احتكروا تفسير الكتاب المقدس أصبحت كل تلك الاختلافات

---

(٨) ولمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى د. محمد أحمد صقر، الاقتصادي الإسلامي تفاهم ومرتكزات، مقال في "الاقتصاد الإسلامي - بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي" المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبد العزيز، ص ٢٥ - ٣٢ .

(٩) بحث في الحرية، جون سيورات ميل، ص ١٢٥، ١٢٦ ترجمة دار اليقظة العربية، ١٩٥٧.

(١٠) ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، ص ١٦٦-١٦٧، أبو الحسن الندوي، دار الكتاب العربي، ص ٦، ١٩٦٥.

والإدخالات جزء من المسيحية، وهذا أدى إلى الصراع بين الكنيسة والعلم كما أن ارتباط مصالح الكنيسة بمصالح الإقطاع والأغنياء في أوربا أدى إلى استخدام الكنيسة نفوذها في منع الفقراء من المطالبة بحقوقهم، وهذا أدى إلى الصراع بين الكنيسة والمصالح الاقتصادية للطبقات الفقيرة. لذلك كان من شعارات الثورة الفرنسية (اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قس) ومن شعارات الثورة الشيوعية (الدين أفيون الشعوب). وبذلك كفرت معظم المجتمعات الأوربية بالمسيحية وأصبح الإلحاد مفخرة وذبلت العقيدة الدينية. ومجدت العقل وعبدته وسميت تلك الفترة بعصر التنوير وذاعت النزعة المادية في الفلسفة و لم يؤمن الوضعيون إلا بالمحسوس حيث يقول أتباع الوضعية المنطقية (لا وجود إلا للمحسوس)[١١].

٢-١ الأسس العقائدية للمذهب الوضعي

اندفعت أوربا وراء منهج البحث الاستنباطي الذي جاء به دريكارت ومنهج البحث التجريبي الذي جاء به فرنسيس بيكون لتمجد العقل وتشيد بسلطانه وتثق بالعلم ولا تثق إلا بالتجربة. فأسس كومت المذهب الوضعي (Positivism) الذي لا يعتبر شيئاً حقيقياً واقعياً إلا الموضوع الوضعي الذي جاء نتيجة التجارب الحسية وأمكن اختباره بالحس، وبذلك يستبعد المذهب الأفكار الروحية والغيبية حيث الطبيعة هي المصدر الوحيد للمعلومات والمادة هي أصل الوجود وغايته وما ورائها هو وهم وخيال.

ولتفسير الوجود الإنساني على أساس حسي عقلي وضع (داروين) نظريته في التطور حيث اعتبر الإنسان حيوانًا مرقيًا من الأميبا كما فسر (فرويد) السلوك البشري على أساس الغريزة الجنسية. ففي رأيه أن الغريزة الجنسية هي الدافع الأصيل للسلوك الإنساني، وهذا يشمل الفرد والجماعة والأخلاق والدين والفن والفكر. كما

---

(١١) قصة الفلسفة الحديثة لأحمد أمين، زكي نجيب محرر، ص ١٦٥، لجنة التأليف والنشر والترجمة، ١٩٦٧.

فسر (ماركس) التطور الاجتماعي بتفسيره المادي للتاريخ حيث أن أدوات الإنتاج هي التي تطورت بالإنسان[١٢].

إن العلمانية أو المذهب الوضعي في نظرته إلى المعرفة أنكر على الناس مقدرتهم على معرفة الحقائق المطلقة، وبذلك تكون الحقائق الكلية في حدود ما يستطيع الإنسان أن يكتشفه بنفسه وبالتالي يكون الإنسان مقياس لكل شيء. وهذه النظرة هي نظرة السوفسطائي بروتا غوراس الذي ينكر المعرفة بالعقل ويعتبر الإحساس هو المصدر الوحيد للمعرفة، ولما كان الناس يختلفون بإحساساتهم باختلاف أجسادهم وأعمارهم فقد أصبح إدراك الحقيقة في رأيه مستحيلاً وأصبح ما يدركه كل شخص صحيحًا بالنسبة له. ولا يوجد شيء يمكن أن يسمى خطأ[١٣].

وبذلك نجد أن المدنية الغربية قد استبعدت الدين عن تنظيم قيادتها وأنكرت وجود الله، ولكن استبدلته بالمادة والعقل والطبيعة، وهذه هي الوثنية وفي ذلك يقول جورج سول: صار لزاماً على الذين نبذوا الإيمان بالله كلية أن يبحثوا عن بديل، لذلك وجدوه في الطبيعة، أما الذين ظلوا على استمساكهم بالدين ولو باللسان، فقد اعتقدوا أن الله يعبر عن إرادته عن طريق الطبيعة[١٤].

٢- ٢ الأسس العقائدية للنظام الرأسمالي

لا يقتصر تأثير النظام الرأسمالي على العلاقات الاقتصادية للمجتمعات التي تطبقه بل يشمل أيضاً الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية والعقدية وقد بدأ النظام الرأسمالي في الظهور منذ القرن السادس عشر ومر بعده مراحل وقد كان نتيجة للتطور العام لأوروبا الغربية منذ انهيار نظام الإقطاع وظهور الثورات السياسية والاجتماعية

---

(١٢) الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، يوسف كمال، دار الوفاء للطباعة والنشر، ١٤٠٧هـ، ص ص ١٨-٢١.

(١٣) قصة الإيمان بين الفلسفة والعلم والإيمان، نديم الحر، ص ٣٧، د.ت، بيروت.

(١٤) المذاهب الاقتصادية الكبرى، جورج سول، ت/ د. راشد البداروي، مكتبة النهضة، ط ٤، ص ص ٤٩-٥٢.

والدينية والتقنية ويعتبر التفكير الليبرالي تعبيراً عن الأفكار والمعتقدات في تلك الفترة. وقد مرت المدرسة الليبرالية أو الحرة بمرحلتين:

المرحلة الأولى: وسميت بالمدرسة الفيزوقراطية أو الطبيعية، وكانت على يد الطبيب كيسناى. وتعتقد هذه المدرسة بوجود نظام إلهي لهذا العالم وعلى البشر أن يتقيدوا بهذا النظام إذا ما أرادوا السعادة، ويجب احترام الملكية والسلطة مع هذا النظام الطبيعي ويعتقد أن المحافظة على الملكية والحرية تضمن النظام الأكمل في هذه الحياة دونما الحاجة إلى أية قوانين أخرى وان سعي الإنسان لتحقيق مصلحته تؤدي أيضاً إلى تحقيق مصالح الآخرين وذلك وفقاً لنواميس النظام الطبيعي. وبذلك جاءت العبارة (دعه يعمل دعه يسير) .

المرحلة الثانية: المدرسة الكلاسيكية

ويعتبر آدم سميث من أهم مؤسسي المدرسة الكلاسيكية أو المذهب الليبرالي، ومن رواد هذه المدرسة دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وجان بابتست ساي، ومن أهم أفكار هذه المدرسة:

١- وجود نظام طبيعي عام يشمل الظواهر الاقتصادية على اختلاف أنواعها، ولا يرد هذا النظام إلى العناية والتدبير الإلهي بل إنه نظام تلقائي وجد كما وجدت الطبيعة. وهذا الاتجاه يعكس ثورة أوربا على القيم الدينية أو خروجها عن سلطة وتأثير الكنيسة في تلك الفترة .

٢- الحرية المطلقة وعدم تدخل الدولة وهو شرط لانطباق النظام الطبيعي وتشمل الحرية الإنسانية وحرية التعاقد وحرية الاستهلاك والإنتاج، وكان هذا ردة فعل لنظام العبودية في عصر الإقطاع وحجر التفكير والتصرف من قبل الكنيسة .

٣- عدم تعارض المصلحة الخاصة والمصلحة العامة وذلك للاعتقاد بوجود يد خفية تعمل على إصلاح أية اختلالات تحدث إذا تعارضت المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة[١٥].

المبادئ المعيارية والقيمية للنظام الرأسمالي:

١- الاعتقاد بوجود قوانين علمية تحكم الظواهر الاجتماعية والاعتقاد بأن الإنسان يستطيع بإمكاناته العقلية اكتشاف تلك القوانين والسيطرة على تلك الظواهر بدون مساعدة قوى خارجية أو غيبية، وهذا يعكس الاتجاه العلماني في المدرسة الكلاسيكية.

٢- الاعتقاد بأن الحرية المطلقة حق طبيعي للأفراد ومصدرها الطبيعة، ولأنها خارج نطاق القانون والنظم الاجتماعية، لذلك لا يمكن إلغائها لأنها حق أصلي للفرد منذ الولادة، وقد تولد هذا الاعتقاد كردة فعل لنظام الإقطاع الذي كان سائداً في أوربا واعتمد النشاط الاقتصادي فيه على نظام السخرة والذي حرم الأفراد من حقوقهم الأساسية .

٣- الاعتقاد بأن الفرد هو الخلية الأساسية في المجتمع لذلك أخضع التحليل الاقتصادي للنزعة الفردية وأصبح الفرد في ذاته هو أساس المعرفة والمجتمع هو مجموع الأفراد، وقد عكس هذا الاتجاه عبارة ديكارت المشهورة (أنا أفكر إذن أنا موجود).

٤- الاعتقاد بأن المعيار الذي يقود الشخص في سلوكه هو معيار منفعته الخاصة، وهو الذي يقود الحياة الاقتصادية تفكيراً وتطبيقاً، وأن المنفعة الخاصة سوف تؤدي إلى تحقيق مصلحة المجتمع وأن السعادة الفردية تؤدي إلى السعادة الإجمالية الاجتماعية. ويتحقق بذلك المبدأ المعياري للمنفعة: السعادة الأعظم للفرد هي السعادة

---

(١٥) عزمي رجب، الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، ١٩٨٢، ص ص ٤٦-٦٨.

الأعظم للمجتمع[١٦]. وأن مجموع الرفاهيات الجزئية تحقق الرفاهية الكلية وأن المصلحة الخاصة هي نظام القانون الطبيعي الذي يطبق عن طريق الحرية المطلقة للفرد وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية[١٧].

إن الرأسمالية قد كفرت بالمسيحية وأنكرت وجود الله سبحانه وتعالى ولكنها اعتنقت ديانة أخرى هو عبادة العقل الإنساني والشهوات والغرائز الإنسانية، فقد ألّهت العقل والأهواء، وهذا انعكس على القيم والمبادئ المعيارية للنظام الرأسمالي .وهذا لا يتعارض مع المسيحية التي تسود المجتمعات الغربية لأن مكان المسيحية هي الكنيسة وليست الحياة الاقتصادية

٢-٣ الأسس العقائدية للنظام الاشتراكي

أدى تطبيق مبادئ الرأسمالية إلى نتائج مأساوية حيث انتشرت الاحتكارات وازدادت أرباح الرأسماليين على حساب دخول العمال، فازدادت الفجوة بين دخول أصحاب رأس المال والطبقة العاملة، وازداد استغلال الطبقة العاملة وبؤسها. فظهر الفكر الاشتراكي الغير ماركسي وتمثل في أفكار مجموع من المفكرين ظهروا في عدد من البلاد الأوربية وغطوا مساحة تاريخية طويلة، تنادي بإقامة مجتمع لا وجود فيه لاستغلال الإنسان للإنسان كما تنادي بالمساواة الاجتماعية. ومن الاشتراكية الطوباوية اعتقد توماس مور أن الملكية الخاصة وسوء توزيع الثروة هما السببان في البؤس والحرمان التي تعيشه بعض فئات المجتمع واعتقد أن مساواة الناس وسعادتهم وتطورهم وتحقيق العدالة الاجتماعية والتسيير الرشيد لشؤونهم الاجتماعية لا يمكن تحقيقها ما دامت الملكية الخاصة قائمة وما دامت الثروة التي يخلقها عمل الأكثرية تقع

---

(١٦) S. Chumpeter, J. History of Economic Thought' Faber and Faber Ltd., pp. 130-131.

(١٧) رفعت العوضي، تاريخ الفكر الاقتصادي، رؤية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، ١٩٨٢م، ص ص ١٤٨-١٩٦.

في أيدي الأقلية، لذلك يجب إقامة مجتمع لا وجود فيه للسادة والعبيد يقوم فيه المواطن عمله ويحصل لقاء ذلك على حاجته فقط ويجب أن توزع الثروة بين الناس بالتساوي[١٨].

وقد نادت بنفس المبادئ، الاشتراكية التعاونية والاشتراكية الديمقراطية والاشتراكية الشعبية.

على الرغم من أن الاقتصاديين الاشتراكيين اقتصاديون كلاسيكيون لكنهم لم يتبنوا موقف آدم سميث الذي اعتقد أن موضوع الاقتصاد هو البحث في طبيعة وأسباب الثروة ولا موقف ريكاردو الذي يقول بأن موضوع الاقتصاد هو اكتشاف القوانين التي تفسر علاقات الظواهر الاقتصادية. وإنما اعتقدوا بان موضوع علم الاقتصاد هو الثروة في علاقتها بالإنسان، وارتبط ذلك بأهداف أخلاقية إذ إنهم يبحثون عن كيفية تحقيق المساواة والعدالة. وكذلك كانت لهم رؤية شمولية للظواهر الاجتماعية حيث نظروا إلى الظاهرة الاقتصادية وارتباطها بغيرها من الظواهر الاجتماعية.

الاشتراكية الماركسية:

لم يقدم ماركس نظامًا اقتصاديًا فقط بل قدم عقيدة دينية لها نظرة شاملة للإنسان والوجود والتاريخ، وقد جاءت لتملأ الفراغ الذي نشأ عن انهيار الدين في أوروبا إذ أن الشيوعية لها قيمة ومكانة الدين لمقتنعيها إذ أنهم يشعرون بأنها تزودهم بشرح كامل للواقع، والإنسان جزء من هذا الواقع وتضفي على الحياة إحساساً بالغاية كما يفعل أي دين[١٩].

---

(١٨) علم الاقتصاد الإسلامي والمذاهب الاقتصادية، د. مصطفى العبد الله، مطبعة الاتحاد، ١٩٩٠، ص ٥٩٨.

(١٩) الشيوعية نظرياً وعملياً، كاريوهنت، ص ١٣، دار الكتاب العربي١٩٥٧م.

في هذه العقيدة تعتبر المادة هي أصل الحياة والمحرك الأول لها وأن قوى الإنتاج لها خاصية التطور (الديالكتيك) الذاتي الحتمي، وبالتالي يجب طاعتها، والجدل هو شريعة هذه العقيدة والعمل به هو العبادة في هذه العقيدة، وتعتمد فعالية النظام والعقيدة الماركسية على عنصر الاعتقاد والإيمان به، وهذا يستلزم ما تستلزمه أية عقيدة دينية وهو التصديق والشعور بها، وتتطلب هذه العقيدة الكفر بكل شيء غير المادة وتستوجب الاعتقاد بأن الأكوان تنشأ من هذه المادة وذلك في دورات متتالية حيث تنحل كل دور نتيجة لوجود تناقص في مكوناتها لتعود إلى التركيب في دورة جديدة مختلفة عن سابقها.

والفردوس الموعود للمؤمنين بهذه العقيدة يتحقق بزوال الطبقات الاجتماعية وغزارة الإنتاج حيث يحصل كل فرد في المجتمع حسب حاجته ونزول الحاجة إلى الملكية الخاصة أو الحكومية. أما الشيطان في هذه العقيدة فهو الرأسمالية[٢٠].

المبادئ العقائدية عند ماركس:

١- التفسير المادي للتاريخ:

قبل ماركس الديالكتيك الذي تقوم عليه فلسفة هيجل، المثالية ولكنه اعتقد أن هذه الفلسفة تقف على رأسها وليس على قدميها أي أنها في وضع مقلوب ففي فلسفة هيجل أن المجتمعات في حركة دائمة إذ تنتقل من حالة تطورية إلى مرحلة تطورية تالية وسبب هذا التغير هو التغير في الفكر الإنساني وهذا يؤدي إلى تغير في عالم المادة وميكانيكية هذا التغير هو وجود الفكرة ونقيضها في العقل دائماً، وهذا يؤدي إلى صراع أو تضاد حتمي، وهذا يؤدي إلى نشوء فكرة جديدة تحمل تضادها أيضاً وبذلك يستقر التغير والتطور ويتبع هذا التطور التطور المادي.

أما ماركس فاعتقد أن التغير يحدث أولاً في عالم المادة وأن هذا التغير هو الذي يقود عقل الإنسان، وبالتالي تكون الأفكار وردود الأفعال الظاهرية ناتجة عنها، لذلك

---

(٢٠) الفلسفة القرآنية، العقاد، ص ص ١٢-١٣، دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٩٦٩م.

سميت فلسفة ماركس الفلسفة المادية. ويؤمن ماركس بأن الموضوع والنقيض هما القوة المتعارضة الموجودة في العالم والموضوع هنا ليست الفكرة كما في فلسفة هيجل، بل هي الظاهرة المرئية، وبالتالي سمي هذا التناقض الدياليكتيكية الماركسية أو الجدل الماركسي. ويعتقد ماركس أن القواعد التي تعمل في هذا الدياليكتيك هي الظاهرة الاقتصادية. وبالتالي هي التي تحرك التاريخ أو يفسر بها، ومن هنا جاء التفسير الاقتصادي للتاريخ. ويعتقد ماركس أن قوى الإنتاج هي التي تقود التغير. إذ أنه يعتقد أن قوى الإنتاج تتطور وتصبح بذلك علاقات الإنتاج في تناقض مع هذا الشكل الجديد من أشكال الإنتاج، وبالحتم تتطور علاقات الإنتاج وتقوم علاقات إنتاج جديدة وعلاقات اجتماعية جديدة تتلاءم مع نوعية قوى الإنتاج المتطورة. وأهم أشكال علاقات الإنتاج التي ستخضع للتطور في قوى الإنتاج هي علاقات الملكية[٢١].

ويعتقد ماركس أن عمليات الإنتاج الاجتماعية تخضع لتطور ذاتي وهذا يؤدي إلى تغير الهيكل الطبيعي الاجتماعي وهذا يؤدي إلى تغير المظاهر الثقافية للمجتمع الحضري.

وبذلك أخضع ماركس التاريخ الإنساني كله لحتمية الانتقال التطوري إذ أن قوى الإنتاج حسب زعمه تملك بطبيعتها الداخلية ميلاً للتغير المتصل والمستمر، وهذا سوف يؤدي حتماً لتغير الهياكل الاجتماعية والمظاهر الثقافية للمجتمع بما يناسب الطبيعة التي عليها قوى الإنتاج الجديد.

٢- الصراع الطبقي والنظرية التطورية

من خلال نظرية ماركس التطورية يشرح ماركس الميكانيكية التي يتم بها انتقال مجتمع من مرحلة تاريخية إلى أخرى، وفي شرحه لانتقال المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية يعتقد ماركس أن ذلك يرجع إلى ثلاث عناصر:

---

(٢١) Loucks, W.N., Comparative Economic Systems, New York, Haruper Row, 1964, pp. 81-87.

أ ـ فوضى الإنتاج: يعتقد ماركس بأن الكساد حتمي في النظام الرأسمالي، وذلك لأن صاحب رأس المال وتحت ضغط المنافسة يستخدم الآلات الجديدة ذات الكفاءة الأحسن والطاقة الإنتاجية الأكبر لتحقيق الحجم الأكبر من الإنتاج، وذلك بدون تنسيق بين المنتج الإجمالي، والقوة الشرائية، وهذا يؤدي إلى الكساد.

ب ـ فائض الإنتاج: يحصل العمال (البروليتاريا) على حد الكفاف بينما يحصل الرأسمالي على بقية قيمة المنتج (فائض القيمة) وهو مركز في أيدي عدد قليل من الملاك. وبالتالي فإن القوة الشرائية لطبقة العمال لا تستطيع شراء فائض الإنتاج، وهذا يؤدي إلى زيادة المخزون، وبالتالي يخفض المنتج إنتاجه وذلك بالاستغناء عن عدد من العمال، وبالتالي يزيد عرض العمل أو (الجيش الاحتياطي من العمل).

جـ ـ الميل المتناقص لمعدل الربح نتيجة للمنافسة:

إن فوضى الإنتاج وفائض الإنتاج والميل التناقصي لمعدل الربح سوف يقود حتماً إلى تداعي النظام الرأسمالي(٢٢).

ويصاحب ذلك وجود طبقة عمالية على إطلاع بتطور المعرفة الاقتصادية العلمية(تفسير ماركس المادي للتاريخ) وعلى إطلاع بمصالحها في المعرفة الحقيقية للعلاقات الاقتصادية والقوانين التي تحكمها والتي يعبر عنها بعقيدة تقدمية حيث يؤدي هذا العلم والإطلاع إلى تكوين القاعدة العقائدية(٢٣). ويكون على الطبقة العمالية (البروليتاريا) على المستوى القومي أو المحلي واجب القيام بالثورة على الطبقة الرأسمالية، ويعتقد ماركس أن الثورة أداة حتمية لإسقاط النظام الرأسمالي والانتقال إلى النظام الاشتراكي، وتعتبر الثورة هي الأداة الحتمية التي تعمل بها قوى التغير الاجتماعي.

---

(٢٢) Lauck, W.N., op.cit., p. 135.

(٢٣) الاقتصاد السياسي، أوسكار لانكه، تعريب د. محمد سلمان حسن، ط دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢، ص ص ٢٩٤-٢٩٥.

٣- الملكية الجماعية

إن الأساس الذي يرتكز عليه النظام الاشتراكي هو تملك المجتمع ككل لوسائل الإنتاج في شكل ملكية جماعية وإلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وذلك بغرض إلغاء التناقص المزعوم بين التملك الفردي لوسائل الإنتاج والطابع الاجتماعي للإنتاج، ويتم ذلك بالتأميم الاشتراكي لتلك الوسائل وهذا يتيح للدولة الممثلة للمجتمع المقدرة على السيطرة الكاملة للمشروعات الاقتصادية والتحكم بصورة فعالة بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج ويكون أساس التوزيع في النظام الاشتراكي هو العمل المبذول لكل عامل كماً وكيفاً إذ لا يساوى النظام الاشتراكي في الأجور المدفوعة، لأن ذلك يتوقف على العمل المبذول من العامل في كل عملية إنتاجية[٢٤].

٤- إلغاء الحرية الفردية

ألغى النظام الاشتراكي (نظريا) الحرية الفردية، فألغى حرية العامل في العمل أو في اختيار نوع العمل، وألغى حرية المنتج في اختيار الإنتاج أو عوامل الإنتاج، وألغى حرية،الفرد فليس له البيع أو الشراء أو الإيجار أو التأجير، فلا مجال في النظام الاشتراكي لالتقاء الإرادات الحرة للأفراد أو المشاريع الخاصة. إذ لا تظهر في هذا النظام الاتجاهات الاقتصادية المتضاربة والعقود المتبادلة المختلفة بين الأفراد، وتزول بذلك المنافسة التجارية الرأسمالية ويحل محلها التنافس بين الأفراد والوحدات الاقتصادية على زيادة الإنتاج وإنتاجية العامل. ولا يكون هدف الإنتاج تعظيم الربح وإنما تحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف الاجتماعية المخطط لها .ولكن قد نجد في التطبيق أن بعض الأنظمة الاشتراكية تسمح ببعض الحريات ولكن هذا مخالفا لأصل المذهب وخروجا عليه .

---

(٢٤) أصول الاقتصاد السياسي، عادل حشيش، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية ١٩٧٨م، ص ص ٣٥٩-٣٦٠.

٢-٤ النظرية الإسلامية

يعتبر الاقتصاد الإسلامي نظاماً ومذهباً وعلماً جزء من نظرية إسلامية متكاملة(عقيدة) تنبثق من تصور اعتقادي محدد المعالم والأهداف تتولد منه النظرية الإسلامية في مجالاتها التصورية الفكرية وفي مجالاتها التطبيقية العلمية سواء في مجال التنظيم الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي. وبالتالي لا يمكن اكتشاف النظرية الاقتصادية والقوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية في المجتمع المسلم بعيداً عن العقيدة الإسلامية وامتدادها التكاملي الشمولي نحو الإنسان وسلوكه وتصرفاته ونحو المجتمع وتنظيماته ومؤسساته وتقاليده وعاداته[٢٥].

وأهم مكونات النظرية الإسلامية والتي تؤثر في منهجية الفكر الإسلامي هي تكامل الغيب والشهادة: وأهم مبادئ عالم الغيب ومعطياته هو:

١- الإيمان الخالص والاعتقاد الجازم بوجود الله الخالق الواحد الأحد الفرد الصمد العدل الأول والآخر الذي ليس كمثله شيء وهو بكل شيء عليم والاعتقاد باليوم الآخر الذي هو محصلة ثواب وعقاب ما قدم الإنسان في حياته.

٢- خلق الله الإنسان ووهب له العقل والعلم وسخر له كل الكائنات وكرّمه بمركز الخلافة في الأرض وأعلى منزلته بالعلم وحرية الإرادة.

٣- الإرادة الإنسانية من علم الله ومن أمر الله ومن إعجاز خلق الله، خلقها كما خلق كل شيء بمشيئته وشرفها وميزها بحرية التوجه ووهبها حرية القرار إلى الخير والشر فالهداية والضلال في الحياة الإنسانية مصير فردي سبق في علم الله فيما وهب الله الإنسان الإرادة الحرة للإنسان.

---

(٢٥) أبحاث في الاقتصاد الإسلامي، د. محمد فاروق نبهان، ١٤٠٦، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٩.

٤- فطر الله الكون والكائنات والحياة الأحياء على وقوانين وأسباب وتعبر الإرادة الإنسانية عن عزمها وتوجهها وذلك بطلب الأسباب وبالتالي تكون الأفعال والأعمال ومسؤولية الإنسان في تحقيق واجب الخلافة هو في طلب السنن والأسباب، وذلك أداءً للأمانة وإرضاءً لله وإنفاذًا لقضاء الله فيما أمر وفيما نهى وهو بعد ذلك يتوكل على الله سبحانه وتعالى، صاحب الأمر ومسير الكون، ويرضى بما قدره، لأن في ذلك الخير الذي ارتضاه له، والذي يكون متفقاً أو مختلفاً عن أهداف الإنسان وأرادته.

٥- الوحي هو المصدر الإلهي الذي يمد الإنسان بما يحتاج إليه من علم بشؤون الغيب وعلاقاته بالآخرين وغايات الإنسان وأهدافه الكلية. والعقل هو أداة الإنسان للعلم والمعرفة في هذه الأرض وهو عالم الشهادة ويتكامل الوحي والعقل لتحديد موقع الإنسان في عالم الشهادة وتمكينه من تحقيق غايته وجوده. فعن طريق الوحي يستكمل الإنسان الرؤية والمعرفة ليهتدي إلى الغايات والمقاصد، ويحقق اليقين ويستجيب لدواعي الفطرة. ولا مجال في الرؤية الإسلامية لتعارض الوحي والعقل والكون. فالوحي يختص بعالم الغيب وكليات الوجود وغاياته ومقاصده في الكون والحياة وذلك في أمر الله والعقل والمنطق والإدراك الإنساني يكون صحيحاً وراشداً إذا وجه نحو عالم الشهادة وسعى إلى حمل مسؤوليته في أداء دوره في خلافة عالم الشهادة على هدى من الوحي ومن عالم الغيب، وبذا يتم التكامل بين عالم الغيب وعالم الشهادة وبين النقل والعقل والكون والإيمان والعمل والتوكل والسعي وعقيدة القضاء والقدر والثقة الربانية والسنن الكونية[٢٦].

(٢٦) أزمة العقل المسلم، د. عبد الحميد أبو سليمان، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩١، ص ص ١٠٧-١٣٤..

الأسس العقائدية للنظام الاقتصادي الإسلامي

١- أن الله استخلف الإنسان في الأرض وذلك لأعمارها وسلطه عليها وعلى جميع مواردها وأعطاه القدرات العقلية والصفات الجسدية والحوافز الشخصية مثل غريزة التملك وحب المال وغريزة حب الحياة، اللازمة لأعمارها واستثمار ميزاتها. إن فكرة الاستخلاف والتي تعني الوكالة يؤدي إلى تقيد سلوك الإنسان بالضوابط والأوامر الشرعية ويترتب على فكرة الخلافة وهي فكرة اعتقادية إلى وجوب مراعاة حقوق الجماعة في الأموال بعدم الإضرار بالمصالح الاجتماعية في سبيل جلب واستثمار الأموال وأن يكون المال وطرق اكتسابه بطرق شرعية وعدم الإسراف والتبذير فيه وإلى كبح الغرائز والميول الفردية وتقيدها لتحقيق الأغراض التي وجدت من أجلها.

٢- أن الله سبحانه وتعالى قد سخر الأرض والكون للإنسان حتى يتمكن من تحقيق وظيفة الاستخلاف وبذلك فان علاقة الإنسان مع الطبيعة ليست علاقة صراع.

٣- إن استخلاف الإنسان وتسخير الموارد له أوجب عملية استغلالها، وبالتالي يكون السعي في طلب الرزق واستثمار واستغلال الموارد امتثالاً لأوامر الله والتقاعس عن ذلك يكون مخالفاً لأوامر الله في قوله تعالى: (فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه) (سورة الملك ١٥).

٤- إن النشاط الاقتصادي هو وسيلة وليس غاية، فالغاية هي تحقيق العبودية بتنفيذ أوامر الله في عمارة الأرض، وشكره على نعمه ومراعاة حقوقه وحقوق عباده، والسعي في نفعهم ومعونتهم.

٥- إن الاستخلاف والتسخير عام لكل البشر فمن التزم بالضوابط الشرعية يكون أدى الأمانة ومن خالف يكون قد خان الأمانة.

٦- إن لكل إنسان حقوق إنسانية متساوية وزيادة المال سوف لن تؤدي إلى ميزة وفقده لا يعتبر عيبًا.

٧- يتحمل كل إنسان نتيجة عمله ونشاطه وهو مسؤول عنه وعن طريقة كسبه مسؤولية دنيوية بالنسبة للفرد وأخروية أمام الله[٢٧].

مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي

١- الحرية المقيدة: اعتبر النظام الإسلامي الحرية حقًا أصيلاً وترتب على ذلك مجموعة حقوق للفرد منها حق الحياة ، وحماية العرض والدم والمال وحرمة المنزل وأصل براءة الذمم والخصوصية وحرية الاعتقاد وحرية التعبير وحرية العمل والتجارة والاستهلاك، إلا أن الحرية ليست مطلقة بل محدودة بتحقيق مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وهذه المصلحة هي مقصد الشريعة.

٢- تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لحمل الأفراد على الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات ومنع المعاملات المحرمة مثل الربا والغرر والقمار والتدخل لرفع الظلم وحفظ الحقوق. كما يمكن أن تتدخل في النشاط الاقتصادي لتحقيق المصالح التي لم يرد من الشارع دليل عليها على وجه الخصوص وتسمى السياسة الشرعية.

٣- الملكية الفردية المقيدة: إن الملكية الفردية في النظام الإسلامي ملكية استخلاف وهذا يعني أن مصدر الملك مصدر تشريعي وبذلك تصبح جزء من النظام الاجتماعي الإسلامي، وهذا يؤدي إلى تقيدها بالمصلحة العامة ولتحقيق هذه المصلحة توزع ملكية الموارد الاقتصادية بين الملكية الفردية والملكية الاجتماعية والملكية العامة.

٤- الملكية العامة لتحقيق أهداف النظام[٢٨]: إن الملكية العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي هي أصل كما هي الملكية الفردية إذ وجدت منذ ظهور الدولة الإسلامية، وكان نواتها بيت مال المسلمين وتختص الدولة بالملكيات العامة باعتبارها ممثلة للأمة وهي وسيلة لتحقيق أهداف النظام الإسلامي المتعلقة بالعدالة في توزيع

---

(٢٧) نظام الإسلام، الاقتصاد ومبادئ وقواعد عامة، محمد المبارك، دار الفكر، بيروت، د.ت، ص ٢٠.

(٢٨) مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي، د. محمد علي القري بن عيد، دار حافظ للنشر والتوزيع، ١٩٩١م، ص ٨٥.

الدخول بين الأفراد وكفالة حد الكفاية لأفراد المجتمع الإسلامي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٦- تحقيق التكافل الاجتماعي: لتحقيق السلام الاجتماعي والقضاء على الصراع الطبقي وإزالة للتباغض والحقد في المجتمع أوجب النظام الإسلامي التكافل الاجتماعي بين أفراده حيث إنه في حالة العجز والشيخوخة أو الفقر يضمن المجتمع لأفراده حد الكفاية ويتم ذلك بطريقتين الأولى عن طريق تنظيم تشريعي إلزامي حيث تكفل الدولة للفرد حد الكفاية والثانية عن طريق تنظيم تطوعي حيث يتم كفالة الأفراد في نطاق الأسرة والقرابة[٢٩].

القسم الثالث:علم الاقتصاد المنهجية والموضوع

لم يكن هناك اتفاق بين العلماء على المنهجية التي يجب أن تتبع في دراسة علم الاقتصاد، إذ اختلفت باختلاف المدارس الاقتصادية التي تأثرت بالمرحلة الاقتصادية التي مرت بها المجتمعات وبالمشكلات الاقتصادية في تلك المرحلة، وبالتالي الغايات والأهداف التي ينشدها الباحث في دراسة الاقتصاد. فقد اختلفت منهجية ديفيد ريكاردو الذي كان هدفه تفسير العلاقات الاقتصادية أو اكتشاف القوانين الاقتصادية[٣٠] عن فردمان الذي كان هدفه التنبؤ[٣١] وعن ماكلوسكي الذي كان هدفه الإقناع[٣٢] وهذا الاختلاف لا يمكن حله عن طريق الدراسات والمشاهدات التجريبية حسب استنتاج كلامير[٣٣]. لذلك يجب أن تكون هناك تعددية في المنهجية.

---

(٢٩) نظام الإسلام: الاقتصاد مبادئ وقواعد عامة، محمد المبارك ط ٣، دار الفكر، ص ١٣٧.

(٣٠) Ricardo, D. "The Principles of Political Economy.", Cambridge University Press, 1975, pp. 5-7.

(٣١) Friedman, M., "Essays in Positive Economics", Chicago, The University of Chicago Press, 1953.

(٣٢) McCloskey, D.N., "The Rhetoric of Economics", Brighton: Harvester, 1986.

(٣٣) Klamer, A., "The New Classical Macroeconomics", Brighton, Harvester, 1984.

ويظهر هذا الاختلاف من دراسة المنهجية المتبعة في المدارس الاقتصادية المختلفة وفي موضوع علم الاقتصاد والتي قامت بدراسته.

٣-١ المدرسة الكلاسيكية:

اتبعت المدرسة الكلاسيكية منهج التحليل الايجابي (Positive) بدلاً من التحليل القيمي (Normative) وافترضت حرية الفرد المطلقة والفردية وافترضت سعيه لتحقيق منفعته الذاتية فقط واستخدمت الطريقة الاستنباطية في اكتشاف القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية. وبذلك استكمل الكلاسيكيون أسس علم الاقتصاد. وعمل الكلاسيكيون على اكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، إذ اعتقدوا أن فهمها هو مفتاح فهم وطبيعة الإرتباطات الموجودة بين تلك الظواهر. وفي هذه الفترة كان الإنتاج يمثل المشكلة الاقتصادية، لذلك كان في اعتقاد ريكاردو أن موضوع علم الاقتصاد هو تقسيم المنتج بين طبقات المجتمع المختلفة[٣٤] وليست طبيعة وأسباب ثروة الشعوب كما اعتقد آدم سميث[٣٥] وكان أهم مساهمات المدرسة الكلاسيكية في التحليل الاقتصادي نظرية القيمة ونظرية التوزيع (الأجور، الأرباح، الريع) ونظرية التطور الاقتصادي ونظرية التراكم الرأسمالي ونظرية السكان والتوازن العام .

٣-٢ المدرسة الماركسية :

خرجت المدرسة الماركسية من رحم المدرسة الكلاسيكية، فكارل ماركس مؤسس هذه المدرسة والفكر الاشتراكي يصنف كواحد من الكلاسيك، حيث قبل كثير من فروض المدرسة الكلاسيكية مثل نظرية تكلفة العمل وفرضية حياد النقود

---

(٣٤) Ricardo, D., Op.cit, pp. 5-7.

(٣٥) Smith, A., An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nation, Pengiun Bank, 1978, pp- 133-160.

وفرضية ثبات الغلة في الصناعة وتناقص الغلة في الزراعة وفرضية المنافسة الكاملة وفرضية الرجل الاقتصادي الرشيد وإن كان رفض الفروض الريكاردية عن ثبات معاملات الإنتاج وفرضية التشغيل الكامل ومذهب مالتس في السكان[٣٦] كما قبل الميكانيكية التحليلية الكلاسيكية لنظريات التراكم الرأسمالي والريع والأجور. ولكن المشكلة الاقتصادية في نظره ماركس هي في التوزيع، لذلك كان موضوع علم الاقتصاد عند ماركس هو اكتشاف القوانين التي تكون القوة المحركة للتغير وذلك للانتقال عن مرحلة تطورية إلى المرحلة التي تليها، وبذلك يكون علم الاقتصاد هو علم دراسة العلاقات الإنتاجية الاجتماعية التي تكون النظام الاقتصادي. وللوصول لهذه القوانين وضع ماركس نظريات التفسير المادي للتاريخ وعن التطور الاقتصادي ونظرية فائض القيمة ونظرية الأجور.

على الرغم من أن ماركس يصنف كاقتصادي كلاسيكي إلا أن فكره ليس اقتصاديًا بحتًا، إذ قدم فلسفة شمولية استخدم فيها الاقتصاد ليصل إلى فلسفته السياسية والعقائدية. ففي تفسيره المادي أو الاقتصادي للتاريخ يقرر ماركس أن أدوات الإنتاج (المطرقة والمنجل) وهي (آلهة) تخلق نظمًا وعلاقات اجتماعية ثم تتطور هذه الأدوات (الآلهة) ذاتيًا وداخلياً لتخلق تنظيماً وعلاقات اجتماعية جديدة[٣٧].

على الرغم من أن التحليل الماركسي يبدو أنه غير وضعي (Positive) بل يبدو أنه قيمي (Normative) إذ يرتكز على مقولات قيمية عقدية لا يمكن التحقق منها. إلا أن المنهجية التي اتبعها هي المنهجية المتبعة في التحليل الكلاسيكي إلا أنه أضاف إلى الافتراضات المسبقة (Presumptions) أو المسلمات في الفكر النيوكلاسيكي، فرضية

---

(٣٦) Landreth, H., "History of Economic Theory, Scope, Method and Content", Hanghton Mifflin Company, Borton, 1976, p. 174.

(٣٧) تاريخ الفكر الاقتصادي، رؤية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، د. رفعت السيد العوضي، الاقتصاد الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، ١٤٠٣، ص ص ٢٤٧-٢٥١.

أو نظرية التفسير المادي للتاريخ، وما تبع ذلك من إعادة صياغة نظرية التطور الاقتصادي ونظريات القيمة والأجر وفائض القيمة والمنافسة حتى تتحسن نظريته وفلسفته الشمولية. وقد أطلق ماركس على نظريته(الاشتراكية العلمية) لأنها مثل المدرسة الكلاسيكية حسب زعمه، تخضع للمنهج العلمي وذلك تمييزاً لها عن الاشتراكية الغير ماركسية التي أطلق عليها ماركس (الاشتراكية الخيالية)[٣٨].

٣-٣ المدرسة النيوكلاسيكية

تطورت المدرسة النيوكلاسيكية على عدة مراحل، ففي المرحلة الأولى قاد جون ساي الاقتصادي الفرنسي حملة نقد المدرسة الكلاسيكية وقدم أفكار وآراء تعتبر بداية مدرسة جديدة في الفكر الاقتصادي وفي المرحلة التالية قام كلا من جيوفنز (Jevons) ومنجر (K. Menger) والراس (L. Walras) بتأسيس المدرسة الحدية ثم قام أبو الاقتصاد النيوكلاسيكي الفرد مارشال بإكمال بناء هذه المدرسة حيث اكتسب علم الاقتصاد الطابع العلمي، وفي هذه المرحلة ظهرت أكثر أدوات التحليل وأكثر المصطلحات المستخدمة حالياً في الاقتصاد. بنت المدرسة النيوكلاسيكية منهجية دراسة علم الاقتصاد على الأسس التالية:

أ ـ التحليل الشخصي: حيث جعلت المدرسة السلوك الشخصي للفرد والذي يتأثر بما يناله من لذة وما يصيبه من ألم هو موضوع دراسة علم الاقتصاد ويتضح ذلك في نظرية القيمة عند النيوكلاسيك مقارنة بالكلاسيك، ففي المدرسة الكلاسيكية تحدد كمية العمل المستخدم في إنتاج السلع (وهو قابل للقياس) قيمة السلع وبذلك يمكن القول إنها نظرية موضوعية (Objective Theory of Value) بينما تتحدد قيمة السلعة عند النيوكلاسيك بالمنفعة التي يحصل عليها الشخص من السلعة وهذه عملية نفسية بحتة تتأثر بذوقه وعقله وإحساسه وقيمه. لذلك تكون نظرية شخصية (Subjective

---

(٣٨) Roll, E. Op.cit, p. 239.

(Theory of Value) ، ولم يسلم جانب الإنتاج من الاعتبار الشخصي في قرارات الإنتاج. إن أخذ الاعتبارات الشخصية في دراسة السلوك الاقتصادي لا يعني أن منهج دراسة الاقتصاد ليس وضعيًا(إيجابيا) لأن المنهجية المتبعة في دراسة السلوك الاقتصادي، هو دراسة ما هو كائن وليس كما يجب أن يكون وبالتالي يكون علمًا وضعيًا (إيجابيا)(Positive).

ب ـ التحليل الذري: استخدم النيوكلاسيك مصطلح الأسواق الذرية (Atomisitic Market) بدلاً من مصطلح أسواق المنافسة الكاملة وهذا يعني أن عدد المعاملين في السوق عدد كبير جدًا ومتناهية في الصغر وبالتالي كان التحليل الاقتصادي لدى النيوكلاسيك مبني على سلوك هذه الوحدات المتناهية الصغر مستهلك أو منتج والقوانين الاقتصادية هي التي تحكم سلوك هذه الوحدات وبالتالي فإن الوحدة الذرية في المجتمع هي مصدر المعلومة الاقتصادية عن السلوك الاقتصادي والوسائل والغايات. وبالتالي بنى النيوكلاسيك علم الاقتصاد حول هذه الوحدة وأبطلوا بذلك تفاعل الفرد بينه وبين الآخرين وبين الظاهرة الاقتصادية والظواهر الأخرى وعزلوا بذلك البعد الاجتماعي في السلوك الاقتصادي.

ولقد نعمت أوربا في فترة تطور الفكر النيوكلاسيك بوفرة في الإنتاج وذلك نتيجة التقدم والتطور العلمي ونتيجة لاستغلال مواردها الداخلية والموارد الخارجية المستغلة في الدول المستعمرة وبالتالي لم يعد الإنتاج وتوزيع الناتج بين عناصر الإنتاج والذي كان موضوع التحليل الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي هو القضية بل الاستهلاك أصبح هو القضية. قد أدى الاعتماد على التحليل الشخصي في تحليل القيمة وافتراض الرغبات أو الاحتياجات الغير محدودة للفرد إلى أن يصبح موضوع علم الاقتصاد هو إدارة الموارد النادرة لإشباع الحاجات الغير محدودة، وانصب الأدب

الاقتصادي للنيوكلاسيك حول السوق وتوازنه وأصبح التبادل هو شاغل الإنسان وعرف الإنسان في أدبهم بأنه الحيوان الذي يعمل التبادل[٣٩].

إن القول بأن علم الاقتصاد هو علم إدارة الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات أو الرغبات الإنسانية غير المحدودة، أو هو العلم الذي تمثل فيه الرغبات الإنسانية البداية والنهاية، على الرغم من أنه الأكثر قبولا بين الاقتصاديين إلا أنه تعريف مدرسة النيوكلاسيك لعلم الاقتصاد وبالتالي لا يمكن أن ينطبق على المدارس الاقتصادية الأخرى، ففي المدرسة الكلاسيكية يعتبر آدم سميث[٤٠] أن موضوع علم الاقتصاد هو طبيعة وأسباب ثروة الشعوب بينما يرى ريكاردو أن موضوع علم الاقتصاد هو تقسم المنتج بين طبقات المجتمع المختلفة أو توزيع الناتج بين عناصر الإنتاج ألا وهي العمل ورأس المال والأرض[٤١]، وبالتالي فإن هذا التعريف لعلم الاقتصاد لا يمثل وجهة نظر النظام الرأسمالي إذ أنه يمثل مرحلة معينة من مراحل عمل هذا النظام، وبالتالي لا يمكن القول أن هذا التحديد لموضوع علم الاقتصاد أو التعريف لعلم الاقتصاد هو صحيح لكل النظم الاقتصادية لأنه يعكس واقع النظام الرأسمالي فقط وفي مرحلة معينة من مراحل تطوره[٤٢].

٣-٤ المدرسة الكيترية

لم يكن علم الاقتصاد الرأسمالي بمعزل عن الأزمات الاقتصادية فقد تنبأت به المدرسة الكلاسيكية في نظرية التطور في فكر ريكاردو والذي قال بوجود علاقة عكسية بين الأجور والأرباح وأن الأرباح تتجه للانخفاض بسبب ارتفاع الأجور

---

(٣٩) Roll, E., Op.cit, p. 338.

(٤٠) Smith, A., "An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nation", Pengium Book, pp. 133-166.

(٤١) Recardo, D., Op.cit, pp. 5-7.

(٤٢) د. رفعت السيد العوضي، مرجع سابق، ص ص ٢٨٥-٣٠٤.

بسبب ارتفاع قيمة السلع التي تشكل حد الكفاف ، وبالتالي تكون النتيجة هي نقص معدل التراكم الرأسمالي وحدوث أزمة في النظام. أخذ ماركس المقولات الكلاسيكية عن نظرية التطور الاقتصادي وأضاف إليها مقولاته عن التطور المادي للتاريخ ليضع نظريته التطورية ليتنبأ بزوال النظام الرأسمالي. اتجه الفكر النيوكلاسيكي إلى التحليل الفردي والذري والجزئي وابتعد عن التحليل الكلي الذي اتبعته جزئيًا المدرسة الكلاسيكية باعتبار سلوك الطبقات الاقتصادية في المجتمع مثل طبقة العمال وطبقة الرأسمالية وطبقة ملاك الأرض. وبالتالي لم تكن المدرسة النيوكلاسيكية مؤهلة لتفسير الأزمة الاقتصادية الكبرى التي أوجدت الحاجة إلى النظرية الكينزية. كانت الاقتصاديات الرأسمالية تصاب بفترات من الانتعاش والركود على فترات دورية إلا أنه في عام ١٩٢٩ شهد النظام الرأسمالي أزمة طاحنة عرفت باسم الكساد العظيم حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في أربع من الدول الصناعية الكبرى ٣١ مليون عاطل كما واجه النظام الرأسمالي في الوقت نفسه تحدياً خارجياً ممثلاً في تطبيق القوانين النظرية الماركسية والتي تنبأت بانهيار النظام الرأسمالي وذلك في الاتحاد السوفييتي ونشوء الأحزاب الشيوعية والاشتراكية في أوربا. فوجدت الحاجة إلى فكر اقتصادي ليفسر أزمة النظام الرأسمالي في الداخل ويدافع عن وجود النظام والمذهب الرأسمالي. فكانت النظرية الكينزية.

منهجية المدرسة الكيترية وموضوع علم الاقتصاد

على الرغم من أن النظرية الكينزية رفضت فرضية التوازن التلقائي للاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل ورفضت اليد الخفية التي نادى بها آدم سميث التي تعمل على حل الإختلالات المختلفة في الأسواق ورفضت صحة قانون ساي ورفضت نظرية سعر الفائدة عند الكلاسيك ورفضت افتراض مرونة الأسعار ونادت بضرورة تدخل الدول في الاقتصاد بسياساتها المالية والنقدية لتحقيق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل،

وهذا يهدم أحد المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق الحر وهي آلية التشغيل التلقائي للنظام والمبنية على مبدأ (دعه يعمل دعمه حر) وحيادية الدولة في النشاط الاقتصادي.

إلا أن ذلك لا يخرج كينز من كونه أحد حملة لواء النظام الرأسمالي، إذ يقبل كينز معتقدات النظام الرأسمالي من حيث التحليل النفعي وفرض الرشد الاقتصادي وفرض الرجل الاقتصادي.

وفي تحليله لأسباب الأزمة التي تعرض لها النظام الرأسمالي وجد أنها كانت بسبب التحليل الذي حلل به الكلاسيك، عمل النظام الرأسمالي والطريقة التي فهموا بها هذا النظام وبالتالي استطاع كينز أن يقنع معاصريه أن الأزمة التي يعانيها النظام الرأسمالي ليست أزمة لمذهب الحرية الاقتصادية. وبالتالي قدم كينز نظريته والتي تعتبر منهجًا وفنًا جديدًا في التحليل.

خرج كينز من رحم المدرسة النيوكلاسيكية لذلك لم يكن مستغربًا على كينز أن يعتمد على البعد النفسي في تحليله الاقتصادي ويعتبر هذا تطويرًا للتحليل الشخصي الذي يراه النيوكلاسيك (Subjective) وبالتالي أصبحت العوامل النفسية تلعب دورًا رئيسيًا في العلاقات الاقتصادية وفي علم الاقتصاد. ويظهر البعد النفسي في تحليل كينز في تحليله لدوافع الطلب على السيولة (دافع المضاربة) وفي تحليله للتوقعات والطريقة التي تتشكل بها التوقعات حول سعر الفائدة وفي توقعات المنظمين للطلب على منتوجاتهم ومن تحليله للعائد المتوقع على الاستثمار.

وضع كينز نظريته باسم (النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود) وذلك لتفسير الأزمة التي واجهها النظام الرأسمالي المتمثلة في البطالة واقتراح حلول لها. لذلك لم يكن موضوع علم الاقتصاد في الفكر الكلاسيكي والذي هو اكتشاف القوانين التي تحدد تقسيم المنتج بين الطبقات الاجتماعية التي اشتركت فيه، مناسباً وكذلك موضوع علم الاقتصاد في الفكر النيوكلاسيك والذي يعنى بمشكلة الندرة النسبية والرغبات الغير

محدودة، مناسباً لهذه الفترة. لذلك كان موضوع علم الاقتصاد عند كينز هو تفسير القوى التي تحدد مستوى الدخل القومي أو مستوى التشغيل(٤٣).

٣-٥ موضوع ومنهجية دراسة الاقتصاد الإسلامي

على الرغم من التراكمات الضخمة في أدبيات الاقتصاد الإسلامي إلا أن معظمها كان عن النظام الاقتصادي الإسلامي ومؤسساته المختلفة كالزكاة والوقف والملكية العامة وتدخل الدولة. أو عن النظام المصرفي أو الصيرفة الإسلامية.

أما التنظير للسلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية فأنها لم تتم بالشكل المرضي والكافي، فمنذ انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي عام ١٩٧٩ إلى الآن لم تظهر معالم النظرية الاقتصادية الإسلامية ولا توجد محاولات منتظمة للتوصل إليها، وقد حاولت مراكز الأبحاث ومنها مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، والذي أنيطت به مهمة تنسيق الجهود في دفع الكتابات عن الاقتصاد الإسلامي في توصيات المؤتمر، ومن خلال خططه البحثية دفع الكتاب إلى الكتابة عن النظرية الاقتصادية الإسلامية ولكن النتائج لم تكن مرضية. وكانت أهم عقبة في تطوير الكتابة عن النظرية هو الاختلاف حول المنهجية الضابطة للكتابة حول علم الاقتصاد الإسلامي وقد تجلى ذلك في الاختلاف حول موضوع الاقتصاد الإسلامي وفي علمية الاقتصاد الإسلامي ومنهجية دراسته.

أولاً: موضوع الاقتصاد الإسلامي

يعرف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة من القوانين والمؤسسات والقواعد والأنظمة والإجراءات والوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الكلية للمجتمع ويختلف عن

---

(٤٣) Roll, E., Op.cit, p. 484.

المذهب الاقتصادي والذي هو مجموعة القيم والمبادئ والأخلاقيات التي يعتقد بها المجتمع وتحكم السلوك الاقتصادي للمجتمع.

عندما استقلت الدول الإسلامية استوردت من الغرب كل شيء بما في ذلك أنظمتها الاقتصادية، فطبق البعض النظام الرأسمالي والبعض النظام الاشتراكي. وقد وجدت هذه المجتمعات تناقض بين قيمها وبين القيم التي بنيت عليها تلك الأنظمة رغم ذلك تبنت بعض الدول تلك القيم باعتبارها مطلب أساسي للتقدم والنمو الاقتصادي وباعتبارها مظهر حضاري وبعضها قامت بالترقيع والتلفيق لإيجاد رأسمالية إسلامية أو اشتراكية إسلامية. ولكن المفكرين المسلمين قاموا بدراسة تلك النظم الاقتصادية وانتقدوها وحاولوا وضع البدائل الإسلامية لها فكان المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي خطوة مباركة ودفعة قوية للكتابات حول الاقتصاد الإسلامي.

وطبيعي أن يكون الاقتصاد الإسلامي مكون من حقلين من المعارف وهما الاقتصاد والمعارف الإسلامية. وقد أدى اختلاف الخلفية العلمية والتخصص للكتاب إلى الاختلاف في تحديد موضوع علم الاقتصاد.

فعلماء الشريعة والفقه يرون أن الاقتصاد هو فقه المعاملات لذلك يجب أن لا يتحدث عن الاقتصاد الإسلامي إلا فقيه. والفقه كما هو معروف هو (العلم بالأحكام الشرعية العملية مع أدلتها) والأحكام الشرعية مقولات قيمية (Normative) يبعدها الاقتصاديين في تعريف علم الاقتصاد[٤٤] أما الاقتصاديون فبحكم تخصصهم يعتبرون أن موضوع الاقتصاد هو العلاقات الاقتصادية وسلوك الوحدات الاقتصادية في سبيل تلبية أكبر قدر من الحاجات مع وجود ندرة الموارد. وهو علم وضعي(إيجابي) (Positive) بعيد عن القيم (Value) والآراء الذاتية (Subjective) وفي تقييم الكتابات حول موضوع الاقتصاد الإسلامي سوف يتم الالتزام بالتعريفات المتفق عليها في

(٤٤) تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج، د. محمد أنس الزرقا، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م ٢، ص ص ٣-٣٥.

موضوع الاقتصاد الإسلامي سوف يتم الالتزام بالتعريفات المتفق عليها في تخصص الاقتصاد في التفريق بين المذهب والنظام والسياسات وعلم الاقتصاد، مع العلم أن وضعية علم الاقتصاد (Positive) وموضوعية دراسته (Objective) لا يعني أن القيم لا تؤثر في النتائج. فالعلم يعرف بأنه فرع من فروع المعرفة نظمت نتائج البحث فيه في صورة فرضيات وقوانين عامة، قابلة للتمحيص والاختبار بالمنطق أو بالتجريب أو بالاستقراء. فالنظرية العلمية تتكون من المكونات التالية:

١ ـ المسلمات (axioms) ,والافتراضات المسبقة وهي افتراضات ضمنية مسلم بها مصدرها النظرة العامة إلى الكون وإلى الإنسان في حالة العلوم الاجتماعية من هذه المسلمات في النظام الرأسمالي الاعتقاد بوجود قانون طبيعي تخضع له الظواهر الاقتصادية، الاعتقاد بالفردية وبالحرية المطلقة وبوجود يد خفية تعمل على تحقيق التوافق بين مصلحة الفرد مصلحة الجماعة. ومن المسلمات في النظام الاشتراكي التفسير المادي للتاريخ. وبالتالي تعكس هذه المسلمات قيم النظام الاقتصادي.

٢ ـ مجموعة تعريفات تعكس وجهة نظر الباحث للمتغيرات المختلفة وأهميتها لديه.

٣ ـ مجموعة الفرضيات حول المتغيرات موضع الدراسة وهذه تعكس أولوية الباحث ودرجة الأهمية التي يعطيها للمتغيرات، فقد يهمل متغير لأنه يعتقد أنه غير هام وبالتالي يفترض عدم تأثيره في الظاهرة موضع الدراسة.

٤ ـ الاستنتاجات أو النظريات أو القوانين التي تم التوصل إليها وتكون علمية إذا اتبعت الطرق العلمية في الوصول إليها سواء بالطرق الاستنباطية أو الاستقرائية.

والاستنتاجات والقوانين والنظريات التي يتم التوصل إليها هي التي يتم التركيز عليها باعتبارها الهدف المباشر للعلم.

وباستعراض التعريفات المختلفة للاقتصاد الإسلامي يتضح هذا الاختلاف حول موضوع علم الاقتصاد الإسلامي.

فالأستاذ باقر الصدر في كتابه (اقتصادنا) يحدد وظيفة الاقتصاد الإسلامي بـ"الكشف عن الصورة الكاملة للحياة الاقتصادية وفقًا للتشريع الإسلامي ودرس الأفكار والمفاهيم العامة التي تنتج من وراء تلك الصورة"[٤٥] إذن فالاقتصاد الإسلامي في رأيه هو المذهب الاقتصادي الإسلامي. ويشاركه في ذلك كثير من الكتاب، الدكتور محمد رواس قلعه جي يصور خصائص الاقتصاد الإسلامي بأنه: نظام رباني، جزء من الإسلام الشامل، اقتصاد عقدي، فيه طابع تعبدي، مرتبط بالأخلاق، مرن، موضوعي، واقعي، ذات هدف سامي، اقتصاد بناء، متوازن، المال فيه لله، استخدام المال فيه مرشد[٤٦]. هنا الاقتصاد الإسلامي هو المذهب والنظام الاقتصادي الإسلامي. أما د.الفنجري فيرى أن الاقتصاد الإسلامي يتكون من شقين الأول: ثابت وهو عبارة عن مجموعة المبادئ أو الأصول أو السياسة الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة وجزء متغير وهو الأساليب والخطط العملية لإحالة أصول الإسلام وسياسته الاقتصادية إلى واقع مادي[٤٧]. أي أن الاقتصاد الإسلامي هو مذهب ونظام وسياسة، أما الأستاذ مناع القطان، فيعتقد أن الاقتصاد الإسلامي ينبثق من العقيدة الإسلامية ويرتكز على الملكية الأصلية والملكية العارضة، الاستخلاف، وميراث الصالحين. أي أن الاقتصاد الإسلامي هو المذهب الاقتصادي الإسلامي[٤٨]. أما د. الطريقي فيعرف الاقتصاد الإسلامي بأنه العلم بأحكام الشريعة العملية وعن أدواتها التفصيلية فيما

---

(٤٥) اقتصادنا، السيد محمد باقر الصدر، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٧، ص ٣١٢.

(٤٦) مباحث في الاقتصاد الإسلامي، د. محمد رواس قلعه جي، دار النفائس، ١٩٩١، ص ص ٥٥-٦٢.

(٤٧) المذهب الاقتصادي في الإسلام، د. محمد شوقي الفنجري، الاقتصاد الإسلامي: بحوث مختارة من المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز ١٩٨٠، ص ص ٧٦ - ٧٨.

(٤٨) مفهوم ومنهاج الاقتصاد الإسلامي، مناع خليل قطان، الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز ١٩٨٠، ص ص ١٣٢ - ١٣٦.

يتعلق بتنظيم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته[٤٩]. هنا الاقتصاد الإسلامي هو المذهب المشتق من علم الفقه. أما د. محمد عبد الله العربي فيعرف علم الاقتصاد الإسلامي بمجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة لبناء الاقتصاد الذي يقام على أساس تلك الأصول حسب بيئة عصره". وكذلك أحمد الفيل فيعرفه بأنه "العلم الذي تتناول مباحثه البنيان الاقتصادي جميعه طبقاً لمنهج الشريعة الإسلامية"[٥٠]. هنا الاقتصاد الإسلامي هو النظام الاقتصادي الإسلامي أما حسن الزمان فيعرف الاقتصاد الإسلامي بأنه "معرفة وتطبيق الأحكام والقواعد الشرعية التي تمنع الظلم في الحصول على الموارد المادية واستهلاكها بغية تحقيق رضا الناس وتمكينهم من القيام بواجباتهم تجاه الله وتجاه المجتمع[٥١] وهنا أيضاً يركز على النظام وهناك مجموعة أخرى من الكتاب اعتبرت أن موضوع الاقتصاد الإسلامي هو علم الاقتصاد المتأثر بالمذهب الاقتصادي الإسلامي. ومن هؤلاء د. منذر قحف الذي يذكر أن موضوع علم الاقتصاد الإسلامي يضم الجانب الفلسفي وهو المذهب وجانب المبادئ والقواعد العامة التي تحدد الشكل العام والإطار الخارجي للفاعلية الاقتصادية وهو النظام وجانب التحليل الاقتصادي الذي يكشف عن كيفية تشكل الاستهلاك الادخار والاستثمار[٥٢]. أما الدكتور يسري يعرف علم الاقتصاد الإسلامي بأنه العلم الذي يبحث في كيفية تنظيم النشاط الاقتصادي للأمة الإسلامية أفرادًا وجماعة بما يؤدي إلى اكتساب الدخول الحلال حالياً أو مستقبلاً وإنفاقها بما يرضي الله"[٥٣]. د. نجاح أبو

---

(٤٩) الاقتصاد الإسلامي، د. عبد الله عبد المحسن الطريقي، مكتبة الحرمين ١٤١٠ هـ، ص ١٨.

(٥٠) مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، د. محمد الجنيدل، شركة العبيكان، ص ٣٠.

(٥١) Hasanuzzaman, S.M., "Definiton of Islamic Economics", Journal of Research in Islamic Economics, 1984, pp. 51-53.

(٥٢) الاقتصاد الإسلامي، د. منذر قحف، دار القلم، ١٩٧٠، ص ٢٠ .

(٥٣) دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، د. عبد الرحمن يسري، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٨م، ص ٣٠-٣١.

الفتوح ويعرف علم الاقتصاد الإسلامي بأنه: دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية في إطارها الإسلامي بغية التوصل إلى القوانين التي تحكم عمل هذه الظاهرة[٥٤] أما د.شابرا فيعرف علم الاقتصاد الإسلامي بأنه: ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعليمات الإسلامية وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبيل حرية الفرد أو خلق اختلالات مستمرة في الاقتصاد الكلي والجزئي[٥٥].

أما الزامل وبن جيلالي يعرفا علم الاقتصاد الإسلامي بأنه "دراسة تحليلية لسلوك الفرد في المجتمع الإسلامي والمتعلق باستعمال الموارد النادرة وتوزيعها واستعمالها في إنتاج السلع والخدمات في إطار سعي المجتمع نحو تحقيق عبودية الله ومرضاته"[٥٦]. أما د.أنس الزرقا فيؤكد "أن علم الاقتصاد الإسلامي يشمل النظام الاقتصادي والتحليل الاقتصادي[٥٧].

مما سبق يتضح أن عدم الاتفاق على موضوع الاقتصاد الإسلامي أدى إلى تشتت الكتابات بين المذهب الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي الإسلامي والسلوك الاقتصادي في المجتمعات المسلمة والمتأثرة بالقيم الإسلامية، وبالتالي لم تظهر لنا معالم النظرية الاقتصادية الإسلامية الأصيلة، وكل المحاولات في الكتابة عن التحليل الاقتصادي أو النظرية الاقتصادية الإسلامية كانت ضمن النظرية النيوكلاسيكية في التحليل الجزئي والنظرية الكينزية في التحليل الكلي مع إدخال بعض المتغيرات أو التعديلات في مسمى بعض المتغيرات مثلا معدل الربح بدلاً من سعر الفائدة في

---

(٥٤) مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، د. نجاح أبو الفتوح، كلية البنات، جامعة الأزهر، ٢٠٠١م، ص ١٥.

(٥٥) ماهو الاقتصاد الإسلامي، د. عمر شابرا، معهد البحوث والتدريب، ١٤٢٠هـ، ص ٤٠.

(٥٦) النظرية الاقتصادية الإسلامية، د. يوسف الزامل، بوعلام بن جيلالي، دار عالم الكتب ١٤١٧.

(٥٧) بعض المشكلات البحثية في نظرية الاقتصاد الإسلامي، محمد أنس الزرقا في مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، ١٩٨٦، ص ٧٣ .

منحنىIS. ومنحنى الطلب أو العرض للأموال المخصصة للإقراض ودالة الاستثمار والادخار وكذلك في سلوك المستهلك أو سلوك المنتج[٥٨]. ويؤكد يالجينتاش أن المنهجية المتبعة في دراسة النظرية الاقتصادية الإسلامية والتي تقوم على استبعاد بعض الفرضيات في النظريات الاقتصادية العامة واستبدالها بفرضيات سلوكية مشتقة من المراجع المتنوعة للمعرفة الإسلامية (القرآن، السنة والفقه) سوف تؤدي إلى نتائج ليست بالضرورة الحلول الإسلامية، إذ أنها قد تتغير بتغير تلك الفرضيات[٥٩] ويقول د. أنس "لم تظهر بعد منهجية بحث واضحة في مجال الاقتصاد الإسلامي، وهناك حاجة ماسة إلى فكرة واضحة في أصول البحث الملائم في الاقتصاد الإسلامي وموقع أصول الفقه ومنهجية التحليل الاقتصادي في تلك الأصول"[٦٠].

ثانياً: علمية علم الاقتصاد الإسلامي

شكلت علمية الاقتصاد الإسلامي وجود أو عدم وجود علم الاقتصاد الإسلامي هاجساً مقلقلاً لدى كتاب الاقتصاد الإسلامي، فعدم وجود علم الاقتصاد الإسلامي يعني الاعتماد على النظرية الاقتصادية الغربية رأسمالية أو اشتراكية والتي تتعارض مع بعض القيم والتعليمات الإسلامية وبالتالي يؤدي إلى فصام بين المعتقد وبين السلوك الاقتصادي، وهذا مرفوض إسلاميًا لأن الإسلام يحكم كل سلوكيات المسلم. أم القول بوجود علم اقتصاد إسلامي فأن المبادئ العلمية في وضع النظريات والقوانين الاقتصادية تستبعد القيم والأخلاقيات لأن علم الاقتصاد هو علم وضعي (Positive) وبالتالي نجد أن الكتابات حول علم الاقتصاد الإسلامي تدور في محورين:

---

(٥٨) انظر د. زامل وبن جلال، مصدر سابق.

(٥٩) التصور العام للمشكلات التي تعترض سبيل البحث في الاقتصاد الإسلامي، مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي، نوازات يالجينتاش وآخرون، مؤسسة آل البيت ن ١٩٨٦م، ص ص ٤٠.

(٦٠) المشكلات التي تعترض سبيل البحث في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ص ٧٨، ٧٩.

منهج ينفي وجود علم الاقتصاد الإسلامي ومنهم باقر الصدر الذي يصرح "بأن الاقتصاد الإسلامي ليس علماً"[٦١] ويقع في هذه الفئة كل من اعتبر أن موضوع الاقتصاد الإسلامي هو المذهب والنظام الاقتصادي الإسلامي.

ففي رأي الصدر "علم الاقتصاد الإسلامي لا يمكن أن يولد ولادة حقيقية إلا إذا وجد هذا الاقتصاد في كيان المجتمع بجذوره ومعالمه وتفاصيله ودرست الأحداث والتجارب الاقتصادية التي يمر بها دراسة منظمة" وكذلك د. متولي يبرر عدم وجود اقتصاد إسلامي "بأن الاقتصاد الإسلامي كعلم يبحث في الظواهر ويبحث عن أسباب وطرق علاجها وهذه أمور لا توجد إلا إذا وجد مجتمع مسلم يخضع نشاطه لهذه القواعد وهذه القواعد العامة لم تعمل البيئة في مجتمع ما من المجتمعات المسلمة الحالية"[٦٢]. كما أن د. محجوب يبرر عدم وجود علم اقتصاد إسلامي بحيادية الظاهرة الاقتصادية والتي تشكل أساس علم الاقتصاد إذ لا يمكن أن يكون علم اقتصاد عند المسلمين أو عند المسيحيين[٦٣].

أما من يقول بوجود علم الاقتصاد الإسلامي فيواجه مشكلة الاختلاف في تعريف العلم في المفهوم الغربي والمفهوم الإسلامي، وأيضاً وضعية علم الاقتصاد (Positive). وموضوعية دراسة الاقتصاد (Objective). فالعلم في الإسلام هو الإدراك الجازم الثابت المطابق للدليل[٦٤]. وبالتالي لا يمكن للعلم أن يكون إلا إذا بدأ من نقطة الإيمان بالغيب. بينما العلم في الفلسفة الغربية ينفي كل حقيقة لا تتأتى من

---

(٦١) اقتصادنا، باقر الصدر، مرجع سابق، ص ٣١١ - ٣١٥.

(٦٢) مفهوم دور النقود في الاقتصاد الإسلامي، د. أبو بكر الصديق متولي، الشرق الأوسط ١٩٨٧/٦/٢٣، ندوة الجمعية المصرية للاقتصاد الإسلامي.

(٦٣) دراسات اقتصادية إسلامية، د. رفعت محجوب، معهد الدراسات الإسلامية ١٩٧٨، ص ٣.

(٦٤) أنظر طه جابر علواني في تقديم كتاب العلم للإمام النسائي، تحقيق د. فاروق حمادة، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤، ص ١٧.

التجربة الحسية وبالتالي الحقيقة هي الحقيقة الموضوعية وبالتالي ينفي كل المعلومات التي يكون مصدرها الوحي.

كذلك كل من عرف علم الاقتصاد الإسلامي لم يستطع أن يبعد القيم الإسلامية (Value) وبالتالي أن يدعي بأن علم الاقتصاد الإسلامي هو وضعي (Positive) ولكن يؤكد أنه قيمي (Normative) وبالتالي يتأثر بالقيم الإسلامية وليس محايداً.

وللخروج من هذا المأزق شكك البعض في علمية ووضعية (Positive) وموضوعية (Objective) وحيادية علم الاقتصاد[٦٥]. ولكن د. أنس في تحليله للعلاقة بين الإسلام وعلم الاقتصاد أكد أن علم الاقتصاد يتكون من مقولات قيمية ومقولات وصفية. وكذلك في الإسلام هناك مقولات قيمية ومقولات وصفية وأن هناك مقولات قيمية مشتركة بين الإسلام والاقتصاد، وبالتالي فإن علم الاقتصاد الإسلامي سوف يضم المقولات القيمية التي لا تتعارض مع الإسلام وتلك التي يختص بها الإسلام ويستبعد المقولات التي تتعارض مع الإسلام، كما يضم المقولات الوصفية الإسلامية التي تتعلق بالاقتصاد والمقولات الوصفية الاقتصادية[٦٦].

وفي تقييمه الكتابات عن علمية علم الاقتصاد الإسلامي وجد بوعلام وآخرون أن كلا من شابرا ويسري وشودري أجمع على وجوب أن تتضمن الطريقة التي تشتق بها النظرية الاقتصادية القيم الأخلاقية والدينية للإسلام وأن نشتق الفرضيات الأساسية أو أصول الاقتصادية من الشريعة ومصادرها المختلفة، كما أنهم لم يرو أي بأس في أن

---

(٦٥) انظر فقه الاقتصاد الإسلامي، يوسف كمال، دار القلم، ١٩٨٨، ص ص ٧-١٨.

(٦٦) تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج، أنس الزرقا، مجلة جامعة الملك عبد العزيز:الاقتصاد الإسلامي، م٢، ص ص ٣-٣٩.

تستخدم وسائل التحليل النظرية الاقتصادية التلقيدية في بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية[٦٧].

لكن علم الاقتصاد حقل معرفي نشأ وتطور في الفلسفة الغربية له مصطلحاته وتعريفاته المستمرة، والمتعارف عليها والتي نشأ وتدرب عليها الاقتصاديون، بما فيهم المسلمون، إن إعادة تعريف العلم أو المصطلحات والتعريفات الاقتصادية قد يؤدي في مفهوم الاقتصاديين إلى نشوء حقل معرفي جديد ولكن ليس هو علم الاقتصاد. ولن يعترف بهذا العلم أو يسميه أنه علم اقتصاد إسلامي إلا المتعاطفون معه، ويكون لأسباب عقدية أو عاطفية.

لذلك في تطوير منهجية علم الاقتصاد الإسلامي يجب أن يراعى في التعريفات والمصطلحات الاقتصادية المستقرة حتى يمكن أن تكون اللغة المستخدمة مفهومة ومتفق عليها بين المتخصصين في الاقتصاد.

---

(٦٧) Jalaly, B.,(2002), Islamic Economics in the Writing of Contemporary Muslim Economist, N.P.

القسم الرابع

المنهجية المقترحة لتأصيل بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية

٤-١ الحاجة إلى إصلاح النظرية الاقتصادية الرأسمالية:

خلق الله الإنسان وخلق فيه الشعور الديني الفطري وفطره على معرفة خالقه وفطره على معرفة الخير من الشر وهداه إلى ما يسعده وترك له حرية الاختيار.

لظروف تاريخية مرت بها أوروبا تبنت المجتمعات الأوروبية، العلمانية واستبعدت الرأسمالية الدين عن تنظيم قيادتها واستبدلته بالمادة والعقل والطبيعة وكان هذا نتاج المذهب الوضعي (Positivism) ولذلك قال جورج سول: صار لزاما علي الذين نبذوا الإيمان بالله كلية أن يبحثوا عن بديل، لذلك وجدوه في الطبيعة.

لذلك كان أهم المبادئ للنظام الرأسمالي هو الاعتقاد بوجود قوانين علمية تحكم الظواهر الاقتصادية ويستطيع الإنسان اكتشافها والسيطرة عليها بدون مساعدة أو قوى خارجية أو غيبية. والاعتقاد بالحرية المطلقة للفرد باعتبار إن الفرد هو الأساس وان المجتمع هو مجموع الأفراد أن المنفعة الخاصة للفرد هي التي تقود سلوكه وان تحقيقه لمنفعته تحقق منفعة المجتمع ولا يوجد تناقض بين منفعة الفرد ومنفعة المجتمع.

أما الاشتراكية والتي اعتبرت الديانات أفيون ألشعوب تبنت مقولات قيمية عقدية لماركس إذ تبنت التفسير المادي للتاريخ والنظرية التطورية والصراع الطبقي كما ألغت الحرية الفردية، وكانت أدوات الإنتاج (المطرقة والمنجل) هي التي تخلق النظم والعلاقات الاجتماعية وتتطور هذه الأدوات ذاتيا وداخليا لتخلق نظم وعلاقات اجتماعية جديدة.

تمخض الفكر الاشتراكي عن نظام اقتصادي اشتراكي تعارض مع الفطرة والدوافع والغرائز ألإنسانية فلم يصمد في التطبيق فأنهار مع انهيار الاتحاد السوفيتي الذي تبنى الفكر الرأسمالي وبالتالي النظام والنظرية الرأسمالية.

اعتبرت الدول الرأسمالية انهيار الاتحاد السوفيتي انتصارا لها في صراعها مع النظام الاشتراكي، واعتبر المفكرون الرأسماليون إن ذلك طبيعي وان كل المجتمعات الإنسانية سوف تتطور وتسير بطريقة حتمية نحو النظام الرأسمالي اللبرالي وهذا في رأي فرنسيس فوكوياما (١٩٩٣) يشكل نهاية التاريخ(٦٨).

على الرغم من النجاح الكبير الذي حققه النظام الرأسمالي اللبرالي في زيادة الرفاهية والثروات والدخول والتراكمات الرأسمالية والاستثمارات في الدول الرأسمالية، إلا أن ذلك صاحبه زيادة في الفقر النسبي داخل الدول وبين الدول وزيادة في سوء التوزيع للدخول والثروات وفي الصراع الطبقي وزيادة الجريمة وفقدان السلام الاجتماعي.وكان المسؤول عن ذلك المبادئ الأساسية التي قام عليها النظام الرأسمالي وقد كانت هذه المبادئ أيضا المسئولة عن حركة الاستعمار وسيطرة الدول الرأسمالية القوية على مقدرات وثروات الدول الفقيرة، ونتج عن ذلك ضياع السلام التي تنشده البشرية وانتشار الجريمة والفساد والتوتر والحروب والنزاعات في جميع الدول بما فيها الدول الرأسمالية المتقدمة، وحتى المستفيدون المباشرون من الثروات في الدول المتقدمة تزايدت الضغوط وعدم الأمان لديهم وبالتالي انعدم الرضى عن الوضع الذي يسود العالم الآن(٦٩).

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ظهر ما يعرف (بالعولمة) والتي تعني أن العالم يصبح وحدة اقتصادية واحدة تحركه قوى السوق التي لم تعد محكومة بحدود قومية ولا

---

(٦٨) فرنسيس فوكوياما (١٩٩٣)، نهاية التاريخ، دار الحضارة الجديدة، بيروت، ص ١٢

(69) Sidiqi, M.N., (2004), Roun Table on Islamic Economics :Current Stste of Knowlage and Development of Disciplin, IDB-API, p. 7.

تستطيع الدول القومية السيطرة أو التحكم فيها، وإنما ترتبط بمجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية والخدمية العابرة للقارات المتعددة الجنسيات[٧٠].

وتعد العولمة بزيادة الرفاهية والنمو الاقتصادي وبخلق النظام الاقتصادي الواحد القائم على الربط الالكتروني وحرية التجارة والتدفق الغير مقيد للاستثمارات.ولكن العولمة الاقتصادية هي الوجه الجديد للرأسمالية أو التقنية الجديدة المتقدمة (لرسملة العالم) أي التعميم الكوني للرأسمالية وبالتالي فأن سلبيات الرأسمالية المتمثلة في الاستغلال والاحتكار وتفاوت الدخول والفقر سوف تتسع وسوف تشمل سيطرة الاقتصاد على كل العلاقات الإنسانية وبذلك تدخل جميع مناحي الحياة دائرة التجارة الحرة ومنطق التكلفة والمنافع والعوائد. أن هذا سوف يؤدي إلى تراجع الأخلاق والقيم الإنسانية والدينية تدريجيا في الإنسان حيث تستبدل بالعلاقات السلعية والربحية والنفعية وهو ما يعرف بـ(سلعنة العالم) أي تحويل إفراده إلى وحدات استهلاكية وظيفتها استهلاك السلع والخدمات التي تنتجها وتخلق الحاجة إليها وتروج لها الشركات العابرة للقارات المتعددة الجنسيات والتي تستند على نفوذها وسيطرتها على الفعاليات الاقتصادية وعلى صناع القرار في الدول أو في المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية وعلى تراكمها الرأسمال المعولم والمبني على الاحتكار التكنولوجي والمالي ولمعلوماتي والخدمي[٧١].

فهل هدف الإنسان في الحياة أن يصبح وحدة استهلاكية وظيفتها الاستهلاك فقط؟

أن الهاوية التي تقود النظرية الرأسمالية والنظام الرأسمالي اللبرالي البشرية إليها تستدعي مراجعة شاملة والبحث عن بديل يحقق السعادة التي يطمح البشر إلى تحقيقها وتحقيق الوظيفة التي خلق البشر لها.

---

(70) Hauchler, I., kennedy, P., (1994) global Trends, New York. Continnum. pp. 201-171.

(٧١) عبد الخالق عبد الله (١٩٩٩)،العولمة:جزورها وفروعها وكيفية التعامل معها،عال المعرفة اكتوبر،ص ٣٩-٩٤.

٤-٢ الحاجة إلى النظرية الاقتصادية الإسلامية:

إذا كان السلوك الاقتصادي هو موضوع النظرية الاقتصادية فان السلوك البشري بما فيه الاقتصادي يتحكم فيه القدرات العقلية (التفكير والإرادة والتعلم) وكذلك الانفعالات الوجدانية كالإحساس بالألم والفرح والحزن.والسلوك الإنساني سلوك صادر عن الإنسان باعتباره وحدة حسية وعقلية ووجدانية وروحية متكاملة فلا يمكن الفصل بين العقل والجسد من جهة وبين العاطفة والوجدان والروح من جهة أخرى، وان الفصل بين حاجات الإنسان المادية والروحية هو فصل نظري تجريدي لا يمت للواقع بصلة.لذلك لم تستطع النظريات المختلفة بما فيها الرأسمالية والاشتراكية تجاهلها أو إهمال الجانب العقدي والروحي في الإنسان، إذ تبنت معتقدات وقيم أخلاقية وضعية بدل من المعتقدات والقيم الأخلاقية السماوية والتي شكلت مسلمات نظرياتها المختلفة.

الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وأودع فيه الشعور الديني الفطري إذ يقول في كتابه المنزل (وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم؟ قالوا بلى شهدنا) الأعراف ١٧٢-١٧٣ كما أودع فيها معرفة الخير من الشر وخلق فيه ميل فطري إلى حب الخير ونبذ الشر. وقد كان الإسلام الدين الذي دعت إليه كل الرسل، دين يلبي حاجة البشرية ويتعهد ما فيها من طاقات وميول وغرائز وإمكانيات قال تعالى(فأقم وجهك للدين حنيفا، فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم) الروم ٣٠. وقد تجسد ذلك في النظرية الإسلامية (العقيدة الإسلامية) وفي الأسس العقائدية للنظام الاقتصادي الإسلامي وفي مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي والذي كان وسطا بين إفراط النظام الرأسمالي وتفريط النظام الاشتراكي.

في الوقت الذي أفرط النظام الرأسمالي في إعطاء الفرد الحرية المطلقة وجعل الملكية الفردية هي السائدة في النظام وبالتالي ضحي بمصلحة المجتمع واعتبرها تابعة لمصلحة الفرد. فرط النظام الاشتراكي بحرية الفرد وصادر الملكية الخاصة والغي شخصية الفرد وميوله وغرائزه إذ أصبح الفرد ترس في آلة وأصبحت الملكية العامة هي السائدة، وازن النظام الاقتصادي الإسلامي بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع باعتبار إن الفرد هو المكون للمجتمع فلا توجد مجتمعات بلا أفراد، كما إن الفرد لا يستطيع العيش في مراحل حياته المختلفة خارج المجتمع.

إن الحرية الفردية هي الأساس الذي يقوم عليه النظام الإسلامي في جميع مكوناته بما فيها النظام الاقتصادي كما إن الملكية الفردية هي النمط الغالب في النظام الإسلامي، لكن الإسلام وضع قيود على الملكية الخاصة والحرية الفردية بهدف حماية الحرية والملكية الخاصة وتحقيق مصلحة المجتمع ومنع الأفراد من الأضرار بها، وكانت وظيفة الملكية العامة والاجتماعية في النظام الإسلامي هي تحقيق التكافل الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية وهذا يعتبر هدف أساسي للنظام الاقتصادي الإسلامي.

إن تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي بمبادئه وأخلاقياته ومؤسساته والعلاقات بين وحداته سوف يودي إلى تحقيق السلام الاجتماعي والقضاء على الصراع الطبقي وتقليل سوء التوزيع للدخول داخل الدول وبين الدول ويقلل من الفقر النسبي وسوف يحافظ على إنسانية البشر وعلى قيمهم وأخلاقياتهم وحرياتهم الدينية، أن هذا ما تحتاج إلية البشرية.

٤-٣ افتراضات النظرية الاقتصادية الإسلامية:

أن فرضيات النظرية الاقتصادية الرأسمالية والتي يمكن تلخيصها في تركيزها على الفرد وإهمالها لمصلحة المجتمع واعتمادها على المصلحة الذاتية للفرد (self-interest) كمحفز وحيد للنشاط الاقتصادي واعتبار أن تعظيم الأرباح للمنتج والمنفعة

للمستهلك هو هدف السلوك الرشيد وغير ذلك لا يعتبر رشدا اقتصاديا، لا يمكن قبولها لأنها لا تمثل الواقع ولا تتناسب مع النظرة الإسلامية، ولكن لا يمكن رفضها كليتا إذ يمكن تعديلها بما يناسب النظام الاقتصادي الإسلامي[٧٢] وبالتالي حاجة البشرية، لذلك يمكن صياغة مسلمات والفروض الأساسية للنظرية الإسلامية كالتالي:

١- الفرد هو الوحدة الأساسية في مع المجتمع باعتبار الفرد مكون للمجتمع ولا يستطيع الفرد العيش دون المجتمع لذلك يجب أن يكون هناك توازن بين مصلحة الفرد والمجتمع.

٢- خلق الله في الإنسان الدافع لتحقيق مصلحته الذاتية وغريزة حب التملك وذلك لكي يسعى للكسب واستغلال الموارد وإحياء الأرض ولكن أيضا أوجد فيه حوافز ذاتية ووضع له ضوابط ومحددات لتحقيق مصلحة الآخرين وعدم الإضرار بهم.

٣- يمكن للفرد أن يسعى لتعظيم منفعته وأرباحه ولكن يحقق منفعة المجتمع في نفس الوقت أو على الأقل لا يؤدي إلى الإضرار بمصلحة المجتمع.

٤- يخلق الإسلام حوافز ذاتية لدي الفرد لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع والدولة هي الجهة الرقابية المنوط بها تحقيق هذا التوازن وذلك بوضع الضوابط والتعليمات التي يجب أن يلتزم بها الأفراد وتؤدي التحقيق هذا التوازن.

٥- الملكية العامة وإيرادات الدولة المختلفة تكون الأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي وبالتالي السلام الاجتماعي في المجتمع.

٤-٤ موضوع علم الاقتصاد الإسلامي المقترح:

في الفصل الخاص بمنهجية علم الاقتصاد وموضوعه تم الاستنتاج بأنه لم يكن هناك اتفاق بين المداس الاقتصادية المختلفة حول موضوع علم الاقتصاد والمشكلة

(72) Sidiqi, M.,N., (2004), Op.cit, p. 8.

الاقتصادية التي تسعى النظرية لتفسيرها واقتراح أدوات ووسائل وسياسات لحلها، إذ اختلفت باختلاف الموارد الاقتصادية والمرحلة الاقتصادية للمجتمع الذي نشأت فيه تلك المدرسة بالإضافة إلى الأهداف والأفكار والقيم والمبادئ التي تبنتها تلك المدرسة.لذلك كانت المشكلة الاقتصادية لدى المدرسة الكلاسيكية هي مشكلة الإنتاج وتوزيعه على الطبقات الاقتصاد المختلفة، وكانت المشكلة الاقتصادية لدى المدرسة الماركسية هو التوزيع وكانت مهمة النظرية الاقتصادية هي اكتشاف القوانين التي تكون القوة المحركة للتغير وذلك لانتقال من مرحلة تطويرية إلى التي تليها، أم المدرسة النيوكلاسيكية فكانت المشكلة الاقتصادية لديها هي الندرة النسبية للموارد والرغبات الغير محدودة، أما المدرسة الكينزية فكان تفسيرها لمشكلة الكساد الكبير هو عدم قدرة النظرية الكلاسيكية على فهم عمل النظام الرأسمالي لذلك كانت نظرية كينز لتفسير القوي التي تحدد مستوى الدخل القومي ومستو العمالة في الاقتصاد.

حيث أن الأهداف والقيم التي تتبناها المجتمعات وتسعى إلى تحقيقها تؤثر في تحديد المشكلة الاقتصادية وبالتالي في موضوع علم الاقتصاد، وحيث المشكلة التي تواجه المجتمعات الإنسانية هي غياب العدالة والمساواة في علاقاتها المختلفة بما فيها العلاقات الاقتصادية فان تبني هدف تحقيق العدالة والمساواة هو هدف تسعى المجتمعات الإنسانية لتحقيقه، ويعتبر هدف تحقيق العدالة هدف أولي في الإسلام بل في جميع الديانات السماوية إذ يقول الله في كتابه العزيز (وقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) الحديد ٢٥ وكذلك تحقيق المساواة إذ يقول (يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله اتقاكم).

أن تحقيق هذه الأهداف في النظام الاقتصادي الإسلامي وتحقيق هدف التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية يستوجب أن يكون هدف المشكلة الاقتصادية

وموضوع الاقتصاد الإسلامي والسياسات الاقتصادية هو تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية للمجتمع وتوفير فرص العمل والعيش الكريم لكل راغب وقادر على العمل وإعطاء الحرية للأفراد لاختيار العمل وتخفيف التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع وتحقيق الكفالة الاجتماعية، وهذه هي المقاصد الشرعية التي يمكن فهمها من كتابات الشاطبي كما ذكرها صديقي (٢٠٠٤).

٤-٥ منهجية دراسة علم الاقتصاد الإسلامي المقترحة:

يمكن إتباع منهج التحليل الوضعي (Positive) في دراسة النظرية الاقتصادية الإسلامية، والذي يدرس العلاقات الاقتصادية كما هي لا كما يجب أن تكون وذلك لاكتشاف القواعد والقوانين التي تحكم الظواهر والعلاقات التي تحكم الظواهر الاقتصادية والعلاقات السلوكية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة. وهذا المنهج هو الذي اتبع من قبل جميع المدارس الاقتصادية، الكلاسيكية والماركسية والنيوكلاسيكية والكنزية في دراسة القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية على الرغم من اختلاف الأسس العقائدية لكل مدرسة ولكل نظام.

يمكن استخدام الطريقة الاستنباطية في التنظير للعلاقات السلوكية للوحدات الاقتصادية على المستوى الجزئي والكلي، ثم يمكن بناء نماذج رياضية لتمثيل تلك العلاقات ثم يتم وضع نماذج قياسية لتقدير تلك العلاقات واختبار معنوياتها.

والمنطق الذي يقوم عليه بناء تلك النماذج التي تمثل العلاقات السلوكية للوحدات الاقتصادية في اقتصاد إسلامي، هو إن الوحدة الاقتصادية سوءا كانت مستهلكا أو منتجا أو مستثمرا أو مدخرا يتأثر سلوكها بالقيم الإسلامية وبالتالي ينعكس علي سلوكها الاقتصادي وبالتالي يمكن تقدير تلك العلاقات في المجتمع الإسلامي. وكمثال على ذلك الدراسة التي قام بها علما الاقتصاد بارو وممكليري

(٢٠٠٣)[٧٣] واللذان قاما بدراسة ميدانية عن تأثير القيم الدينية وارتياد دور العبادة على النمو الاقتصادي حيث وجد إن الالتزام الديني يودي إلى زيادة إنتاجية الفرد وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

وكمثال على المنهجية التي يمكن أن تتبع في بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية نأخذ المثال التالي:

وضع نظرية سلوك المستهلك المسلم يمكن أن تتخذ الخطوات التالية

١- تعريف المصطلحات المستخدمة في النموذج

٢- وضع افتراضات النموذج والتي تشتق من السلوك الرشيد للمستهلك المسلم

٣- وضع العلاقات السلوكية ألمفترضه في شكل معادلات تعبر عن تلك العلاقة والتي منها على سبيل المثال.

أ- تأثر حجم الاستهلاك للمسلم بمستوى دخله الذي قد يكون مصدره عمله أو ثروته أو إعانات حكومية أو تبرعات خيريه إذا كان من فئة الفقراء والمساكين.

ب- ينفق المستهلك دخله الذي قد يكون نقديا أو عينيا على مجموعة من السلع والخدمات التي تحقق له أقصى إشباع التي قد يكون من بينها تبرعات وصدقات ومساعدة الآخرين.

٤- توضع في النموذج محددات السلوك الاستهلاكي التي تفرضها القيم الإسلامية مثل الإسراف والتبذير والسلع المحرمة مثل الخمر ولحم الخنزير واللهو المحرم والدخل الغير مشروع.

(73) Barro, R., J., McCleary, R., M., (2003), Religion and Economic Growth Across Countries), American Sociological Review, Oct. 68, 5 ABI/INFORM Global, p. 760.

٥- التأكد من استيفاء النموذج للشروط الفنية والتناسق المنطقي للعلاقات السلوكية في النموذج.

٦- تجمع البيانات اللازمة لتقدير تلك العلاقات.

٧- تقدر دالة الاستهلاك باستخدام أحد البرامج المخصصة.

٨- إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة للتأكد من معنوية العلاقات المقدرة.

٩- استنتاج العلاقات السلوكية لدالة الاستهلاك.

وبنفس الطريقة يمكن وضع نموذج لدالة الإنتاج وسلوك المنتج.

١- على المستوى الكلي:

بأخذ المتغيرات التي يمكن إن تؤثر على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الإسلامي والضوابط والمحددات التي تؤثر على تلك المتغيرات والتي منها تحريم الربا والغرر والقمار والتدليس والغش والاحتكار والتسعير يمكن وضع نموذج كلي يتم فيه تقدير العلاقات التالية:

دالة الاستهلاك ـ دالة الادخار – دالة الاستثمار – دالة الطلب على النقود – توازن القطاع – توازن القطاع النقدي – دالة العرض الكلي والطلب الكي – السياسات المالية المتاحة للدولة – في اقتصاد إسلامي – السياسات النقدية المتاحة للسلطات النقدية في اقتصاد إسلامي.

٤-٦ مراحل تطوير النظرية الاقتصادية الإسلامية:

١- اشتقاق الافتراضات الأساسية والمسلمات للسلوك الاقتصادي من القرآن والسنة والقواعد الفقهية وبقية المعارف الإسلامية.

٢- استخدام الطريقة الاستنباطية لاشتقاق القواعد التي تحكم السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية وبالتالي النظريات الاقتصادية

للسلوك الاقتصادي. وبافتراض عالمية السنن التي تحكم السلوك الإنساني فإن هذه النظريات يفترض أن لا تختلف كثيرا بين المجتمعات.

٣- مقارنة تلك النظريات بالنظريات الاقتصادية التقليدية وتبرير الاختلاف إذا وجد.

٤- استخدام الطريقة الاستقرائية لاختبار واقعية النظريات الاقتصادية للسلوك الاقتصادي المشتقة.

٥- بافتراض توفر البيانات الإحصائية الكافية وبافتراض سلامة الطرق العلمية المتبعة في الطريقة الاستقرائية فإن أية تباين أو اختلاف بين النظريات المشتقة والعلاقات التي تم التوصل إليها بالطريقة الاستقرائية قد ترجع إلى:

أ ـ خطأ في المنطق الذي اشتق بواسطة النظرية وهذا يمكن مراجعته وبالتالي التأكد من صحة النظرية المشتقة.

ب ـ انحراف في سلوك الوحدات الاقتصادية بسبب عدم انطباق سلوك الوحدات مع قواعد السلوك الرشيد الذي تفترضه الافتراضات الأساسية والمسلمات لقواعد السلوك الاقتصادي المشتقة من المعارف الإسلامية المختلفة أو عدم وجود المؤسسات الاقتصادية اللازمة لممارسة السلوك المتحقق مع تلك النظريات المشتقة .

٦- في حالة وجود انحراف في السلوك الاقتصادي تقوم المؤسسات الأهلية وشبه الرسمية والرسمية بدراسة أسباب الانحراف وتقوم بوظيفتها في تصحيح ذلك الانحراف .

نتائج البحث

أهم النتائج التي تم التوصل لها هي التالي:

- كل النظريات الاقتصادية محملة بالقيم وتظهر هذه القيم في مسلمات النظرية وفي الافتراضات الأساسية.

- لايوجد اتفاق بين النظريات الاقتصادية حول موضوع علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية التي يقوم النظام بوضع حلول لها اذ اختلف الموضوع باختلاف القيم والمبادئ التي تتبناها النظم المختلفة وبالمرحلة الاقتصادية للمجتمعات التي وضعت فيها النظرية الاقتصادية.

- حيث أن اهداف النظام الاقتصادي الإسلامي تختلف عن النظم الاقتصادية الاخرى فأن مسلمات والافتراضات الاساسية للنظرية الاقتصادية الإسلامية قد تختلف عن تلك في النظم الاقتصادية الاخري وبالتالي موضوع الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية.

- أن أثر القيم الإسلامية تظهر في السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية (المستهلك او المنتج او المدخر او الدولة)في المجتمع الإسلامي الذي هو موضوع النظرية الاقتصادية.

- يمكن استخدام الطريقة الاستقرائية والاستباطية للتنظير لسلوك الوحدات الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي وحيث ان موضوع النظرية هو السلوك الاقتصادي كما هو ،لا كمايجب ان يكون يكون لدينا اقتصاد إسلامي موضوعي وليس قيمي.

مراجع البحث

أولاً : المراجع العربية

- العولمة:جزورها وفروعها وكيفية التعامل معها، عبد الخالق عبد الله ١٩٩٩، عالم المعرفة.
- أبحاث في الاقتصاد الإسلامي، د. محمد فاروق نبهان، ١٤٠٦، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- أزمة العقل المسلم، د. عبد الحميد أبو سليمان، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩١ .
- الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، يوسف كمال، دار الوفاء للطباعة والنشر، ١٤٠٧هـ.
- أصول الاقتصاد السياسي، عادل حشيش، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ١٩٧٨م.
- الاقتصاد الإسلامي، د. منذر قحف، دار القلم، ١٩٧٠، ص ٢٠.
- الاقتصاد الإسلامي، د.عبد الله عبد المحسن الطريقي، مكتبة الحرمين١٤١٠هـ، ص١٨.
- الاقتصاد السياسي، أوسكار لانكه، تعريب د. محمد سلمان حسن، ط دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٢.
- اقتصادنا، السيد محمد باقر الصدر، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٧، ص ٣١٢.
- بحث في الحرية، جون سيورات ميل، ص ١٢٥، ١٢٦ ترجمة دار اليقظة العربية، ١٩٥٧.

- بعض المشكلات البحثية في نظرية الاقتصاد الإسلامي، محمد أنس الزرقا في مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، ١٩٨٦، ص٧٣.
- تاريخ الفكر الاقتصادي، رؤية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، د. رفعت السيد العوضي، الاقتصاد الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، ١٤٠٣.
- تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج، د. أنس الزرقا، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي، م ٢ ، ص ص ٣-٣٩ .
- تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج، د. محمد أنس الزرقا، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م ٢، ص ص ٣-٣٥.
- التصور العام للمشكلات التي تعترض سبيل البحث في الاقتصاد الإسلامي، مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي، نوازات يالجينتاش وآخرون، مؤسسة آل البيت، ١٩٨٦م، ص ٤٠.
- د. محمد أحمد صقر، الاقتصادي الإسلامي تفاهم ومرتكزات، مقال في "الاقتصاد الإسلامي - بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي" المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبد العزيز،
- دراسات اقتصادية إسلامية، د. رفعت محجوب، معهد الدراسات الإسلامية ١٩٧٨، ص٣.
- دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، د. عبد الرحمن يسري، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٨م، ص ص ٣٠-٣١.
- الشيوعية نظرياً وعملياً، كاريوهنت، دار الكتاب العربي١٩٥٧م.
- عزمي رجب، الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، ١٩٨٢.
- علم الاقتصاد الإسلامي والمذاهب الاقتصادية، د. مصطفى العبد الله، مطبعة الاتحاد، ١٩٩٠.

- فقه الاقتصاد الإسلامي، يوسف كمال، دار القلم، ١٩٨٨، ص ص ٧-١٨.
- الفلسفة القرآنية، العقاد، دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٩٦٩م.
- قصة الإيمان بين الفلسفة والعلم والإيمان، نديم الحر، ص ٣٧، د.ت، بيروت.
- قصة الفلسفة الحديثة لأحمد أمين، زكي نجيب محرر، ص ١٦٥، لجنة التأليف والنشر والترجمة، ١٩٦٧.
- كتاب العلم للإمام النسائي، تقديم طه جابر علواني تحقيق د. فاروق حمادة، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤، ص ١٧.
- ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، أبو الحسن الندوي، دار الكتاب العربي، ١٩٦٥.
- ماهو الاقتصاد الإسلامي، د. عمر شابرا، معهد البحوث والتدريب، ١٤٢٠هـ، ص٤٠.
- مباحث في الاقتصاد الإسلامي، د. محمد رواس قلعه جي، دار النفائس، ١٩٩١، ص ص ٥٥-٦٢.
- مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، د. نجاح أبو الفتوح، كلية البنات، جامعة الأزهر، ٢٠٠١م، ص ١٥.
- المذاهب الاقتضادية الكبرى، جورج سول، ت/ د. راشد البداروي، مكتبة النهضة، ط ٤
- المذهب الاقتصادي في الإسلام، د. محمد شوقي الفنجري، الاقتصاد الإسلامي: بحوث مختارة من المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز ١٩٨٠، ص ص ٧٦ - ٧٨.
- المشكلات التي تعترض سبيل البحث في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ص ٧٨، ٧٩.
- مفهوم دور النقود في الاقتصاد الإسلامي، د. أبو بكر الصديق متولي، الشرق الأوسط ١٩٨٧/٦/٢٣، ندوة الجمعية المصرية للاقتصاد الإسلامي.

- مفهوم ومنهاج الاقتصاد الإسلامي، مناع خليل قطان، الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز ١٩٨٠، ص ص ١٣٢ - ١٣٦.
- مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي، د. محمد علي القري بن عيد، دار حافظ للنشر والتوزيع، ١٩٩١م.
- مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، د. محمد الجنيدل، شركة العبيكان، ص ٣٠ نظام الإسلام: الاقتصاد مبادئ وقواعد عامة، محمد المبارك ط ٣، دار الفكر، ص١٣٧
- نظام الإسلام، الاقتصاد ومبادئ وقواعد عامة، محمد المبارك، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- النظرية الاقتصادية الإسلامية، د. يوسف الزامل، بوعلام بن جيلالي، دار عالم الكتب ١٤١٧.
- نهاية التاريخ، فرنسيس فوكوياما (١٩٩٣)، دار الحضارة الجديدة، بيروت، ص ١٢.

ثانيًا : المراجع الأجنبية

- T.W. Hutchinson, Positive Economics and Policy Objectives, George Allens Urmim Ltd., London, 1964
- Al Fred Marshall: Principle of Economics, 8th Edition, 1920.
- L. Robbins, An Essay on the Nature and the Significante of Economic Science, Macmillan & Co. Ltd., London, 1952.
- N. Keyness, The Scope and Method of Political Economy, 4th Ed., 1917.
- C. Myrdal, Against the Streem, Cambridge University, 1972.
- Auther Smithies, Economics and Public Policy, Broking Lectures, 1954
- Obert, Heilbroner, "Economics–How Scientific a Science", Economic Impact, No. Two.
- S. Chumpeter, J. History of Economic Thought' Faber and Faber Ltd.
- Loucks, W.N., Comparative Economic Systems, New York, Haruper Row, 1964.
- Ricardo, D. "The Principles of Political Economy.", Cambridge University Press, 1975, pp.
- Klamer, A., "The New Classical Macroeconomics", Brighton, Harvester, 1984.
- Smith, A., An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nation, Pengiun Bank, 1978,
- Landreth, H., "History of Economic Theory, Scope, Method and Content", Hanghton Mifflin Company, Borton, 1976
- Smith, A., "An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nation", Pengium Book.
- Hasanuzzaman, S.M., "Definiton of Islamic Economics", Journal of Research in Islamic Economics, 1984.
- Jalaly, B. (2002) Islamic Economics in the Writingof Contemporary Muslim Economist),N.P.
- T.W. Hutchinson(1964), Positive Economics and Policy Objectives, George Allens Urmim Ltd., London,
- Al Fred Marshall: Principle of Economics, 8th Edition, 1920
- L. Robbins, An Essay on the Nature and the Significante of Economic Science, Macmillan & Co. Ltd., London, 1952.
- N. Keyness, The Scope and Method of Political Economy, 4th Ed., 1917

- C. Myrdal, Against the Streem, Cambridge University, 1972
- Auther Smithies, Economics and Public Policy, Broking Lectures, 1954
- Obert Heilbroner , "Economics – How Scientific a Science", Impact, No. Two
- Loucks, W.N., Comparative Economic Systems, New York, Haruper Row, 1964
- Sidiqi, M.N., (2004) ,Roun Table on Islamic Economics :Current Stste of Knowlage and Development of Disciplin, IDB-API
- Hauchler,I., kennedy, P., (1994) global Trends ,New York. Continnum.
- Barro,R., J., McCleary, R., M., (2003), Religion and Economic Growth Across Countries), American Sociological Review,Oct. 68, 5 ABI/INFORM Global.

مطابع جامعة الملك عبد العزيز